June 2020
Vol 2 Issue 2

Administrative map of the Iraqi states, Baghdad Province 1869-1872 as an example

Dr. Lama Abdel Aziz Mustafa

Lama@gmail.com

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000-0003-4452-9929, DOI, PP 174-206.

Abstract: The mandate of Medhat Pasha for Baghdad (1869-1872) is a turning point in the history of this state due to the enormity of the tasks entrusted to its implementation, foremost among which is the application of the reform laws issued by the Ottoman Empire during the period (1858-1869) In 1864, which was delayed in the Iraqi states until Medhat Pasha took over the administration of the state of Baghdad. Under the Ottoman circumstances to consolidate the central authority on their mandates and in an attempt to force the Iraqi tribes to settle and practice agriculture, a number of sandworms, districts and areas have been developed, such as Snafj al-Muttafik, Dulaim, Al-Hassa Which will focus in the research on the reasons for the development and implications of this development on the political reality of the Iraqi states. Despite the efforts of Medhat Pasha in the application of new administrative formations, but these efforts quickly faltered after the isolation of this governor in 1872.

Keywords: Administrative map, state.

الخارطة الادارية للولايات العراقية ولاية بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢ انموذجاً

ملخص الدراسة: تعد فترة ولاية مدحت باشا لبغداد (١٨٦٩-١٨٧٢) نقطة تحول في تاريـخ هذه الولاية نظراً لجسامة المهمات التي كلف بتنفيذها والتي يأتي في مقدمتها تطبيق القوانين الاصلاحية التي أصدرتها الدولة العثمانية خلال الفترة (١٨٥٨-١٨٦٩) حيث سيركز هذا البحث على قانون الولايات الذي صدر سنة ١٨٦٤ والذي تأخر تطبيقه

في الولايات العراقية حتى تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد. فبحكم الظروف العثمانية لتوطيد السلطة المركزية على ولاياتها وفي محاولة لإجبار العشائر العراقية على الاستقرار وممارسة الزراعة تم استحداث عدد من السناجق والاقضية والنواحي نذكر منها سناجق المنتفك والدليم والاحساء... والتي سيتم التركيز في ثنايا البحث على اسباب استحداثها وانعكاسات هذا الاستحداث على الواقع السياسي للولايات العراقية. ورغم جهود مدحت باشا في مجال تطبيق التشكيلات الادارية الجديدة إلا أن هذه الجهود سرعان ما تعثرت بعد عزل هذا الوالي سنة ١٨٧٢.

الكلمات المفتاحية: الخارطة الإدارية، ولاية.

المقدمة

لم يكن دخول العراق تحت السيطرة العثمانية وليد معركة واحدة كما هو الحال في باقي الولايات العربية كمصر وبلاد الشام. فعلى سبيل المثال دخلت المنطقة الشمالية والجزيرة الفراتية سنة ١٥١٦ تحت السيطرة العثمانية في اعقاب معركة قرة غين ددة[١]. تلاها دخول بغداد تحت السيطرة العثمانية سنة ١٥٣٤، ثم البصرة سنة ١٥٤٦.[٢] أدخل السلطان سليمان القانوني إلى العراق (١٥٢٠-١٥٦٦) النظام الاقطاعي الذي كان سائداً في ارجاء الدولة العثمانية إلا أن ابرز الانجازات التي

[١] وقعت هذه المعركة في منطقة عُرفت بصحراء قرة غين ددة بالقرب من قوجحصار الواقعة جنوب غربي ماردين. بين الجيشين العثماني والصفوي وانتهت بانتصار الجيش العثماني. ومن ثم بسط السيطرة العثمانية على العديد من المناطق وبقدر تعلق الأمر بالعراق دخلت كل من الموصل وسنجار وتلعفر وهيت وعانة وحديثة تحت السيطرة العثمانية ليستكمل هذا العمل فيما بعد أحد القادة العثمانيين ويدعى ادريس البدليسي ويُعلن اخضاع الامارات الكردية والذي يتحدث عن عمله بقوله: "وجعلت ملوك وأمراء جميع ممالك كردستان بدء بأمراء برادوست الذين يتولون ولاية أورمية على الترتيب وانتهاء بملوك العمادية وسوران ومملكة بهتان...ويبايعون سلطان الاسلام بالعهود المؤكدة". وفي سنة ١٥١٨ دخلت كل من اربيل وكركوك وتكريت تحت السيادة العثمانية ولإعطاء صورة تفصيلية يراجع: جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٤)، ص ١٦٠، ص ١٦٢؛ نيقولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦-١٥٧٤، ترجمة: يوسف عطا الله، ط١، (بيروت، ١٩٨٨)، ص ٨٥؛ وعن الوضع الاداري للموصل بعد سنة ١٥٦٦ تذكر المصادر انها الحقت بولاية ديار بكر كسنجق تابع لها ليستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٥٣٣ عند نهضت -ولفترة مؤقتة- كولاية مستقلة لتعود وترتبط بولاية بغداد. للاستزادة يراجع: علي شاكر علي، ولاية الموصل في القرن السادس عشر، دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩٢)، ص ٥٢، ص ٧٠.

[٢] عندما دخل السلطان سليمان القانوني بغداد كانت البصرة بيد راشد بن مغامس والذي وفد إلى بغداد معلناً ولاءه للدولة العثمانية متعهداً بدفع مستحقاته للخزينة العثمانية والدفاع عن البصرة ضد التهديدات الخارجية. ورغم ان اعتراف القانوني بسلطة مغامس وبحسب رأي البعض بأنه كان "تمشية حال" فرضتها تسويات معركة عراقيين سفري سنة ١٥٣٤ إلا أن السلطان العثماني سرعان ما اختار الخيار العسكري لحملته على البصرة سنة ١٥٤٦. سليمان فائق، تاريخ المنتفق، ترجمة: محمد خلوص الناصري، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦١)، ص ٧٦؛ نظمي زادة مرتضى أفندي، كلشن خلفة، ترجمة: موسى كاظم نورس، (النجف، ١٩٧١)، ص ١٩٩؛ ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٦، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ص ٥٤-٤٧؛ طارق نافع الحمداني، "إمارة آل مغامس العربية في البصرة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر"، المجلة العربية للعلوم الانسانية، م٧، العدد ٢٧، ١٩٨٧، ص ١٢.

حققها هذا السلطان وتحديداً في الجانب الاداري إذ قسم العراق إلى أربعة وحدات ادارية عرفت بالايالات[٣]. كان أولها بغداد التي ظهرت كايالة مستقلة سنة ١٥٣٥ والبصرة سنة ١٥٣٨ وايالة الموصل سنة ١٥٣٩ وايالة شهرزور سنة ١٥٥٤. وكما قسمت كل ايالة من هذه الايالات إلى عدد من السناجق ثم إلى وحدات ادارية أصغر هي الاقضية لتقسم الاخيرة إلى نواحي أو قرى صغيرة.

اتسمت هذه التقسيمات الادارية وخلال فترة السيطرة العثمانية بعدم الثبات والاستقرار ولإعطاء صورة عن طبيعة التقسيمات الادارية للولايات العراقية حتى صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤ ستكتفي الباحثة بذكر التقسيمات الرئيسية وبعض الأمثلة للتقسيمات الفرعية (سناجق، أقضية، نواحي) لتشعب هذه التقسيمات الادارية وتداخلها واستحالة التوصل إلى اتفاق بين المصادر التاريخية حول مدى صحة هذه التقسيمات الفرعية.

- ايالة بغداد

قسمت إيالة بغداد إلى تقسيمات فرعية وهي السناجق والتي وصل عددها إلى (١٢) سنجقاً ليرتفع العدد إلى (١٨) سنجقاً خلال القرن السابع عشر وهي سنجق بغداد "سنجق باشي" مركز الايالة، السماوة، الحلة، واسط، درتنك، ده بالا، قرة داغ، رماحية، زنكي أباد، جن كوله درنة بيات، كيلان قزانية، كرند، آل صياح، دميرقبو، ومن الجدير بالذكر أن هذه التقسيمات اتسمت بعدم الثبات فخلال فترة ولاية حسن باشا لبغداد (١٧٠٤-١٧٤٧) جرى اقتطاع والحاق عدد من السناجق بإيالة بغداد ومنها ماردين والجزيرة اللتان كانتا من ضمن السناجق الملحقة بديار بكر، كما جرى الحاق سنجق تكريت بايالة بغداد بعد ان كان تابعاً لايالة الموصل.[٤]

ولعدم ثبات هذه التقسيمات اسباب عدة ارتبطت احداها بقوة الوالي وهيمنته على شؤون الولاية أما ثانيها فارتبط بالصراع العثماني-الفارسي فعلى أثر الحروب التي خاضتها هاتين القوتين وما يعقبها من تسويات قد يحدث أن تنقل اراضي وقلاع من الجانب العراقي وتلحق بالجانب

[٣] [الايالة اكبر وحدة ادارية في الدولة العثمانية وبقيت هذه التسمية حتى صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤ اصبحت الايالات تعرف بالولايات.

Roderic, H., Davison, Reform in the Ottoman empire 1656-1856, (New Jersey, 1963), P. 146.

ومن الجدير بالذكر ان اقرار هذا النظام اعتمد على المدخولات (إيرادات) الولايات التابعة للدولة العثمانية والتي سخرة لمصالح الأخيرة الاقتصادية. حازم مجيد أحمد، "الصراع والتمرد العشائري وأثره على الاقتصاد العراقي ١٨٥٠-١٩١٤"، مجلة سر من رأى، المجلد ٤، العدد ١٢، تشرين الثاني، ٢٠٠٨.wwwiasj.net

[٤][خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٠٤٨-١١٦٤هـ/١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص ص ٤٧-٤٩.

الفارسي كما حدث عندما تنازل الجانب العثماني وبموجب معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩ عن عدد من القلاع شرق مندلي ودرنه ودرتنك ومنطقة مهربان التي هي بالأصل تابعة لولاية شهرزور وبالتالي عد هذا التنازل تفريطاً رسمياً بهذه المناطق.[٥]

أما السبب الآخر فيكمن في الثورات العشائرية والتي كانت تعود في النهاية إلى السيطرة على مناطق عدة محصورة بين بغداد والبصرة والذي يدفع السلطات العثمانية في النهاية إلى الغاء بعض السناجق من الناحية الادارية والتي سيأتي ذكر امثلة عنها لاحقاً.

بعد القضاء على الامارات المحلية في العراق بجهود من السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) كالمماليك سنة ١٨٣١ والجليليين سنة ١٨٣٤ والامارة البهدينانية سنة ١٨٤١، والبابانية سنة ١٨٥٠ أصبح العراق يتألف من ايالتين رئيسيين بغداد والموصل سنة ١٨٣٥.[٦]

- ايالة البصرة

اوردت المصادر ان ايالة البصرة كانت تتألف في خمسينات القرن السادس عشر من ثمانية سناجق وثلاثة نواحي وهي كل من سنجق الباشا (المركز)، قطيف، غراف، شوس، صدر سويب زكيه، قبان محرزي. أما النواحي فهي عشار، الشمال، خلف ليرتفع العدد إلى (٢٧) لواء و(٦) نواحي سنة ١٥٧٤-١٥٧٥ وهي كل من صدر سويب، غراف، صحار، قبان، بربر، طاش كبرى، القرنة، نهر عنتر، رحمانية، حارور، مدَّينة، اسكندرية. ومن الصعب على الباحث تقديم احصائية نهائية بمجموع السناجق والاقضية التابعة لهذه الايالة، لاختلاف المصادر حول ذلك وبحكم كون غالبية هذه الوحدات الادارية في الأصل قلاعاً تعرضت للاندثار بفعل عوامل عدة كالحروب والكوارث الطبيعية.[٧]

ورغم استحداث هذه الولاية ساد الاضطراب اوضاعها السياسية لأسباب عدة تقف في مقدمتها بعدها عن مركز الدولة والثورات العشائرية والتي استمرت لفترات طويلة ابان فترة السيطرة

[٥] عباس الفرادي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين العهد العثماني الثاني من سنة ١٠٤٩ هـ (١٦٣٩م) إلى سنة ١١٦٣هـ (١٧٥٠م)، م٥، (بيروت، د.ت)، ص ٣٤٠؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في ايران ٩٠٧-١١٤٨هـ/١٥٠١-١٧٣٦م، دار النفائس، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ٢١٩.

[٦] ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٤٥، دفتر مهمة ٢٥، تاريخ الوثيقة أوائل شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، ص ٤.

[٧] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء ٤، (بغداد، ١٩٤٩)، ص ص ٢٨٣-٢٨٦؛ ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٣، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ص ٢٣٥-٢٣٨؛ مراد، المصدر السابق، ص ص ٥٥-٥٧؛ حسين محمد القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني ١٥٣٤-١٦٣٨م/٩٦١-١٠٤٨هـ، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص ١٢٧.

العثمانية نذكر منها ثورة آل عليان سنة ١٥٤٩. وأمام عجز الولاة العثمانيون عن حسم الموقف لصالح الدولة العثمانية اضطر والي البصرة درويش علي باشا سنة ١٥٩٦ إلى بيع الولاية إلى احدى الشخصيات ويرعى أفراسياب لتنفرد هذه الاسرة بحكم هذه الولاية للفترة (١٥٩٦-١٦٦٨) لتعود البصرة بعدها مرة ثانية إيالة مستقلة[٨]. إلا أن هذا الاستقرار لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما اندلعت الثورات العشائرية من جديد، وكمال على ذلك سيطرة شيخ عشائر المنتفك مانع بن مغامس على البصرة للفترة (١٦٩٤-١٧٩٧) لتوجه الدولة العثمانية حملة عسكرية تمكنت من اعادة السيطرة على البصرة سنة ١٧٠٦ لتتحول البصرة إلى متسلميه تابعة لبغداد.[٩]

بعد القضاء على حكم المماليك في بغداد اصبحت البصرة سنة ١٨١١ تابعة ادارياً لايالة بغداد وبصفة (سنجق) وبقي هذا التقسيم الاداري شائعاً حتى سنة ١٨٤٩ عندما اصبحت البصرة ايالة فارتبط هذا التغيير الاداري باتخاذها قاعدة للبواخر العثمانية المزمع ارسالها للخليج العربي في محاولة من الدولة العثمانية لتقوية النشاط العثماني في الخليج العربي[١٠]. إلا أن هذا التقسيم الادارية لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما عادت البصرة سنجقاً تابعاً بغداد.[١١]

- ايالة الموصل

بموجب التقسيم الاداري الذي جرى تطبيقه في عموم العراق تألفت ايالة الموصل من ثلاثة سنجق هي الموصل (المركز) وزاخو[١٢] وعانة وقضائين هما الموصل وتكريت[١٣]، أما النواحي التابعة للموصل فكانت ثلاث عين نفيسة (الشيخان)، ناحية مخمور، دير مقلوب، إلا أن هذه التقسيمات الادارية سرعان ما

[٨] علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٠٤٨-١١٦٤هـ/ ١٦٣٨-١٧٥٠م، ط١، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، (الموصل، ١٩٨٥)، ص ص ١٢٨-١٤٥.

[٩] المصدر نفسه، ص ١٥٠.

[١٠] نوار، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

[١١] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ٦٤.

[١٢] زاخو: تبعد ١٤ كم شمال الموصل، دخلت ضمن الدائرة العثمانية سنة ١٥١٥ الحقت زاخو بأكملها بالموصل سنة ١٥٢٠، وردت اشارات في بعض الوثائق والتي تعود إلى سنة ١٥٦٠ حول تبعية زاخو لايالة ديار بكر، اعقبها سيطرة امراء الامارة البابانية على زاخو والتي استمرت حتى سنة ١٨٤٢، لترتبط ادارياً مرة اخرى بايالة الموصل سنة ١٨٥٠، ويظهر من المعلومات العائدة لسالنامات الدولة العثمانية سنة ١٨٥٤ ان زاخو تحولت إلى سنجق تابع لولاية هكاري لفترة قصيرة إذ سرعان ما الحقت بسنجق ماردين سنة ١٨٥٦ وخلال الفترة ١٨٦٧-١٨٦٨ تم الحاقها بسنجق الموصل والذي كان تابعاً لايالة بغداد. للمزيد حول وضع زاخو الاداري يراجع: وصفية محمد شيخو، (زاخو في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨) دراسة في اوضاعها العامة، رسالة ماجستير، كلية التربية، (جامعة زاخو، ٢٠٠٢)، ص ٩؛ نزار ايوب حسن، "قضاء زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية ١٨٤٢-١٩١٨"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، م٥، العدد ٤، كانون الأول ٢٠١٧، ص ص ١٠٦٩-١٠٨١ .

[١٣] كان لتكريت اهمية في الستراتيجية العثمانية بحكم كونها مركز مراقبة الامدادات العثمانية على الطريق النهري بين الموصل وبغداد؛ مما جعلها نقطة استقطاب لأي هجوم فارسي على العراق وهذا ما حدث في السنوات ١٦٢٥، ١٧٣٣. أما بالنسبة لموقعها الاداري في الخارطة الادارية للايالات العراقية فتذكر المصادر انها الحقت بايالة بغداد سنة ١٦٣٨. طارق نافع الحمداني، "تكريت في العهد العثماني شيء من أحوالها الاجتماعية"، ملاحق جريدة المدى، العدد ٤٤٥٥ في ٢٤ حزيران ٢٠١٩.

طرأ عليها التغيير عندما ارتبطت الموصل ببغداد سنة ١٥٥١، لتعود ايالة مستقلة للفترة (١٥٧٥-١٥٨١) لتنزل مرتبتها الادارية إلى سنجق تابع لايالة بغداد خلال الفترة (١٥٨١-١٦٠٥) لتعود ايالة مستقلة مرة اخرى وذلك في سنة ١٦٠٥.[١٤]

ارتبط هذا التذبذب وعدم الاستقرار الاداري بالموقع الستراتيجي للموصل والصراع العثماني-الصفوي واتخاذ الموصل قاعدة انطلاق للحملات العثمانية.[١٥]

وخلال الفترة (١٧٢٦-١٨٣٤) هيمنت على مقاليد السلطة في الموصل الاسرة الجليلية وبالتالي نهضت الموصل كايالة مستقلة ولم ينتهي هذا الوضع الاداري إلا بالقضاء على الاسرة الجليلية من قبل الحكومة المركزية سنة ١٨٣٤. لتصبح الموصل تابعة ادارياً لايالة بغداد حتى سنة ١٨٣٥[١٦] وفي هذه السنة ارتقت ايالة مستقلة حيث الحق بها كل من العمادية[١٧]، ماردين[١٨]، الجزيرة.[١٩]

في سنة ١٨٥٠ الحقت الموصل بايالة بغداد[٢٠] وتشير الوثائق العثمانية أن هذا التغيير الاداري كان بطلب من والي بغداد محمد وجيه باشا (١٨٥٠-١٨٥١) ورغبة بإنعاش اقتصاد المنطقة.[٢١]

خلال الفترة (١٨٦٧-١٨٦٨) اصبحت الموصل[٢٢] ايالة مستقلة ولفترة محدودة حيث كانت الموصل تتألف من الوحدات الادارية التالية: زيبار[٢٣]، القوش[٢٤]، مزوري[٢٥]، سنجار[٢٦]، العشائر السبعة،

---

[١٤] حول اسباب هذه التغييرات في الموقع الاداري لايالة الموصل يراجع: علي، ولاية الموصل ، ص ص ١٠٩-١٢٠.

[١٥] المصدر نفسه.

[١٦] ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٣٩، دفتر مهمة ٢٥١، تاريخ الوثيقة اوائل شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، ص ٦٥١.

[١٧] المصدر نفسه، رقم البحث ١٤٦، دفتر مهمة ٢٥٥، تاريخ الوثيقة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م، ص ٢٨، لتلحق في سنة ١٨٤١ بسنجق هكاري في ولاية وان. بقيت تابعة لهذا السنجق حتى سنة ١٨٨٩ لتعود وتصبح احدى توابع الموصل حتى نهاية السيطرة العثمانية على العراق سنة ١٩١٨. خليل علي مراد، عبد الفتاح البوتاني، باديتان في سالنامات الموصل العثمانية ١٣٠٨-١٣٣٠هـ/١٨٩٠م من نشاطات لجنة الوثائق والمخطوطات [اربيل، ٢٠١٣)، ص ٣٤.

[١٨] ماردين: الحقت ماردين بايالة الموصل بحكم قربها منها. ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ١٩٩، دفتر مهمة ٢٥١، صفحة ١٠٣، الوثيقة غير مؤرخة.

[١٩] كان الحاق الجزيرة بايالة الموصل بطلب من واليها محمد انجه بيرقدار (١٨٣٥-١٨٤١). داؤد مراد خديدة، الصراع بين ولايتي الموصل وديار بكر حول جزيرة بوتان وسنجار في الوثائق العثمانية (١٨٣٨-١٨٤٨)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة دهوك، ٢٠١٢)، ص ص ٩١-٩٢.

[٢٠] لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

[٢١] ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٦، دفتر مهمة ٢٦١، رقم الوثيقة ٣٩٨، تاريخ الوثيقة ١٢٧٨هـ.

[٢٢] سالنامة دولت علية عثمانية، دفعة ٢٤، ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص ٢٠٣.

[٢٣] زيبار: ويتكون الاسم من مقطعين (زي) نسبة إلى نهر يقال له الجنون و(بار) وتعني الضفة وبالتالي فإن الكلمة تعني "ضفة النهر". اما بالنسبة للموقع الجغرافية فتحد زيبار من الشرق راوندوز أما من الغرب فتحدها العمادية وعقرة من الجنوب وهكاري ومركز هذا القضاء بيرة كبرة. سالنامة ولاية الموصل ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص ١٢٢.

[٢٤] القوش: وبتعد ٤٥ كم شمال شرق الموصل من اشهر معالمها دير الربان هرمز في القرن السادس عشر انتقل اليها مقر وبطاركة الكلدان. يوسف جرجيس جبو الطوني، "بلدان الموصل وتراجمها في قلائد الجمان لابن الشعار بالموصل ت (٦٥٤هـ/١٢٥٦هـ) دراسة تاريخية"، مجلة دراسات موصلية، العدد ٢٨، كانون الثاني ٢٠١٢م، ص ١١.

[٢٥] مزوري: ومركزها قرية اتروش. عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط٣، (صيدا، ١٩٥٦)، ص ٢٥٨.

[٢٦] سنجار: تبعد عن الموصل بمسافة ١٢٠ كم غرباً. الحقت سنجار بايالة بغداد سنة ١٧٠٥ بعد حملة والي بغداد حسن باشا على ايزيدية سنجار، وفي سنة ١٨٥٠ تم الحاقها ادارياً بالموصل، في سنة ١٨٦٠ الحق قضاء سنجار بسنجق دير الزور واستمر هذا الوضع الاداري حتى سنة ١٨٧٠ عندما تم الحاقها بولاية الموصل. حسن ويس يعقوب مصطفى، سنجار

دهوك، تلعفر[٢٧]. ولم تستعد الموصل استقلاليتها مرة أخرى إلا في سنة ١٨٧٩.

- ايالة شهرزور

لم تكن السيطرة العثمانية على هذه الايالة مستقرة لعدة اسباب منها ما يتعلق بنزاعاتها المستمرة مع الامارات الكردية كالبابانية والاردلانية أو مع العشائر الكردية كالغرير والشهوان والبلباس. إلا أن الخطر الاكبر تمثل في انها شكلت المحور الرئيسي لمشاكل الحدود مع الدولة الصفوية.

عندما الحقت الموصل بايالة ديار بكر سنة ١٥١٨ كانت شهرزور ضمن الوحدات الادارية التي جرى الحاقها بهذه الايالة. وبعد حملة سليمان القانوني على بغداد سنة ١٥٣٤ كانت حدود ولاية بغداد تتسع لتشمل كل من كركوك وداقوق.

وكما سبقت الاشارة فإن ولاية شهرزور كانت احدى الولايات العثمانية التي تم استحداثها سنة ١٥٥٤. واعترفت معاهدة "فرهاد باشا" سنة ١٥٩٠[٢٨] بعائدية شهرزور للدولة العثمانية. فيما اشارت احدى الدراسات التاريخية بأن هناك (٣٢) سنجقاً انضوى تحت لواء شهرزور في منتصف القرن السابع عشر وعلى الشكل الآتي:

كركوك (سنجق الباشا)، اربيل، بلقاص، حرير، جبل حمرين، كوي شمامك، اورطاي، سهل مخمور، ابو رومان، باف، اوثني، شهربازار، دومان، شهرزور، مهربان، دولجوارن، عجور قلعة، هزار مرد، هزار، سروجك، غازي كشان، سيد يوربجين، مرلة، قزلجة، قلعة، قرة داغ، ببه، شميران، جاغان، زنكة الخيران.[٢٩]

في سنة ١٨١٦ صدر فرمان سلطاني بتعيين داؤد باشا (١٨١٦-١٨٣١) والياً على بغداد والبصرة وشهرزور[٣٠]. وفي سنة ١٨٣٥ اصبحت شهرزور سنجقاً

في العهد العثماني دراسة تاريخية، ادارية، اقتصادية (١٢٤٩-١٣٣٦هـ/١٨٣٤-١٩١٨م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٠). والملاحظ في تصنيف هذا القضاء انه يرد في بعض المصادر كقضاء من الدرجة الأولى. سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٦، ص ٧٥٢، فيما تذكره مصادر اخرى بصفة قضاء من الدرجة الثانية. شذى فيصل رشو، الادارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٨)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩٧)، ص ١٧.

[٢٧] تلعفر احدى الاقضية التي الحقت بايالة ديار بكر سنة ١٥١٨، في سنة ١٧١٣ الحقت بولاية بغداد اثر حملة والي بغداد حسن باشا. اصبحت تلعفر ناحية سنة ١٨٤١ بعد حملة والي الموصل محمد اينجه بيرقدار ١٨٣٥-١٨٤٣. محمد يونس عبد الله وهب، تاريخ تلعفر قديماً وحديثاً، ج١، (الموصل، ١٩٦٠)، ص ٢٢٧. ومع الحالق سنجار بدير الزور، الحقت تلعفر ايضاً وذلك سنة ١٨٧١ واستمر ذلك حتى سنة ١٨٧٦. علاوي، المصدر السابق، ص ٢٩؛ يماسة صالح اسماعيل العبيدي، تلعفر في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٢)، ص ٢٧.

[٢٨] معاهدة فرهاد باشا: عقدت هذه المعاهدة بين السلطان مراد الثالث والشاه عباس الكبير تعهد الأخير بتبعية ولاية شهرزور للدولة العثمانية فضلاً عن مقاطعات اذربيجان وجورجيا وكورستان بمدنها تبريز وتفليس وجنجة ونخجوان. للمزيد يراجع: مشعل مفرح ظاهر وباسم حطاب الطعمة، "العلاقات الصفوية العثمانية ١٥٨٧-١٦٢٩ دراسة تحليلية"، مجلة آداب البصرة، العدد ٤٥، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.

[٢٩] مراد، المصدر السابق، ص ص ٦١-٦٢.

[٣٠] لونكريك، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

تابعاً لايالة بغداد[٣١] ليُعاد تشكيل هذه الايالة من جديد سنة ١٨٥٩-مع بقاء ارتباطها الادارية بايالة بغداد-. وأما ابرز السناجق التي تألفت منها هذه الايالة فكانت ايالة بغداد، البصرة، شهرزور، كوي سنجق، السليمانية، وتألف السنجق الأخير من عدد من الاقضية وهي السليمانية (المركز)، قلاجولان، وكردخير بالإضافة إلى عدد من النواحي الملحقة بهذه الاقضية.[٣٢]

بعد قرار الدولة العثمانية تصفية الامارات الكردية-وبقدر تعلق الامر بشهرزور-وتحديداً الامارة البابانية سنة ١٨٥٠ جرى الحاق شهرزور بايالة بغداد.[٣٣]

ان محاولة وضع حدود ثابتة لهذه الايالات أمر غير ممكن لأسباب تتصل بالصراع العثماني-الفارسي وتحديداً أيالة شهرزور فالمعروف ان غالبية سناجقها واقضيتها هي مناطق حدودية لذلك غالباً ما كانت تستقطع وتنقل بتقسيماتها إلى ايالة اخرى، يضاف إلى ذلك المعاهدات الحدودية التي وقعت بين الدولة العثمانية وبلاد فارس والتي ترتب عليها استقطاع مناطق عراقية بأكملها والحاقها بالجانب الفارسي وكمثال على ذلك معاهدة زهاب التي عقدت سنة ١٦٣٩م. ومما زاد في ارباك الوضع الاداري للأيالات العراقية عدم اتفاق المصادر التاريخية حول اعداد السناجق التابعة لكل ايالة وما ينطبق على اعداد الايالات والسناجق يسري على اعداد الاقضية والنواحي التابعة لكل ايالة من الايالات الاربع.

استتبع تقسيم العراق إلى ايالات، سناجق، اقضية، نواحي ايجاد هيئة للحكم والادارة في كل ايالة فكان الوالي على رأس الجهاز الاداري وعليه تقع مهام عديدة منها حفظ الأمن والنظام داخل الايالة وحماية ارواح الناس وممتلكاتهم كما القي على عاتق ولاة البصرة وبغداد مشكلة اخضاع العشائر، وارسال الاموال المفروضة على الايالة إلى العاصمة استانبول سنوياً ومن ضمن هذه المهام التي كلف بها ولاة بغداد وشهرزور ارسال تقارير مستمرة إلى الباب العالي بشأن الأوضاع في بلاد فارس، وكلف الولاة أيضاً

[٣١] ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٣٩، دفتر مهمة ٢٥١، تاريخ الوثيقة اوائل شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، ص ٦٥١. اشارت احدى الوثائق العثمانية ان البصرة وشهرزور الحقتا ادارياً بايالة بغداد ووقع اختيار الباب العالي على علي رضا باشا اللاز والياً عليها. ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٤٥، دفتر مهمة ٢٥١، تاريخ الوثيقة أوائل شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، ص ٤.

[٣٢] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٣٧٦.

[٣٣] ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٥٦، دفتر مهمة ٥٢٥٩، الصفحة ٥٨، رقم الوثيقة ١٤١، تاريخ الوثيقة ٢٥ جمادي الأول ١٢٦٨هـ؛ بيات، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

بإرسال القوات العسكرية للمساهمة في حروب الدولة كلما طلب منه ذلك.[٣٤]

المبحث الاول

الاصلاحات العثمانية ١٨٣٩-١٨٦٩ وانعكاساتها على الولايات العراقية

اعتلى عرش الدولة العثمانية السلطان محمود الثاني-وكما سبقت الاشارة اليه- كان في مقدمة أهدافه استعادة السلطة المركزية على عدد من الولايات العربية ومنها العراق. حيث تم القضاء على المماليك في بغداد ١٨٣١ والجليليين في الموصل والامارة السورانية ١٨٣٦. ولم تقف الاصلاحات الادارية للسلطان محمود الثاني عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى قيامه بتدريب الموظفين وتعليمهم وفق الاساليب الادارية الحديثة مع اتقانهم للغات الاوربية واصلاحات اخرى في المجال الاداري.[٣٥]

باستثناء القضاء على الامارات المحلية لم تكن حصة الولايات العراقية إلا الشيء اليسير من الاصلاحات الادارية إذ عرفت أحياء بغداد سنة ١٨٣٥ تطبيق ما عرف بنظام المختارين ويقوم هذا النظام على انتخاب عدد من المختارين لكل محلة (مختار اول ومختار ثان)، أما عن المهام التي اسندت إلى هؤلاء المختارين فتمثلت بالاحتفاظ بسجلات الاحوال المدنية لكل محلة مثبت فيها كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية من ملكية للعقارات وعقود الزواج والطلاق.[٣٦]

خطت الجهود الاصلاحية وعلى مستوى الدولة العثمانية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر مرحلة مهمة عندما أصدر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) المرسومين الاصلاحيين خط كلخانة ١٨٣٩ وشريف همايون ١٨٥٦ اعقبها اصدار عدد من القوانين خلال الفترة ١٨٥٨-١٨٦٩ تم تخصيصها للزراعة، المحاكم، القانون التجاري، البلديات، المطبوعات، الكمارك، الاوقاف قانون الولايات ١٨٦٤، قانون المعارف ١٨٦٩.[٣٧]

أما بالنسبة إلى تطبيقات هذه القوانين على الولايات العراقية فلم تطبق إلا بشكل جزئي بسبب حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي شهدها العراق. ولم تأخذ هذه القوانين الاصلاحية طريقها إلى

[٣٤] مراد، المصدر السابق، ص ٩٩.

[٣٥] لمزيد من التفاصيل يراجع: محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الاصلاح في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، (القاهرة، ١٩٧٨)، ص ص ٩٣-٩٩.

[٣٦] جرى تطبيق هذا النظام في العاصمة العثمانية استانبول سنة ١٨٢٩. النجار، المصدر السابق، ص ٢٩.

[٣٧] حول نصوص هذه القوانين يراجع: الدستور: ترجمه من اللغة التركية إلى العربية: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل افندي الخوري، المجلد الاول، المطبعة الادبية، (بيروت، ١٣٠١)، ص ١٣٠، ص ١٤٩؛ المصدر نفسه، المجلد الثاني، ص ١٩، ٣٤، ١٢٤، ٣٨١، ٤٢١، ٤٤.

التطبيق العملي إلا في عهد والي بغداد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢.[٣٨]

وهنا لابد من اعطاء بعض الملاحظات على الواقع الاداري للايالات العثمانية خلال الفترة (١٨٣١-١٨٦٩):

- لم تستند التقسيمات الادارية-والتي جرى التطرق اليها-في الايالات العراقية إلى أسس فنية وثابتة ولم تأخذ بنظر الاعتبار المساحة الجغرافية لكل أيالة والوحدات الادارية التابعة لها[٣٩]، وبالتالي نجد التأرجح وعدم الثبات في شكل الوحدة الادارية وتحديداً في ايالتي الموصل والبصرة وكثيراً ما ارتبط هذا التغيير بقوة وكفاءة ولاة هذه الوحدات الادارية.[٤٠]
- لم يكن اختيار الباب العالي لولاة الايالات العراقية وفق أسس ثابتة مع الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة هذا الوالي أو ذاك أو خبرته الادارية فعلى سبيل المثال تقلد منصب باشوية بغداد خلال الفترة (١٨٣١-١٨٤٢) احدى الشخصيات التركية ويدعى علي رضا اللازم[٤١] ولم يكن اختيار الباب العالي لهذه الشخصية لكفاءته الادارية والذي وصفته المصادر بأنه "كان حاكماً فاشلاً" منح منصبه باشوية بغداد بسبب جهوده في الحملة العسكرية للقضاء على المماليك في بغداد سنة ١٨٣٠[٤٢]. مع ذلك برزت بعض الشخصيات الادارية والتي كانت لها انجازاتها على الصعيد السياسي والاداري والعسكري نذكر منهم والي الموصل محمد اينجة بيرقدار ووالي بغداد محمد نجيب باشا (١٨٤٢-١٨٤٩) ومحمد رشيد باشا الكوزلكي (١٨٥٣-١٨٥٧) ومحمد نامق باشا (١٨٥٢-١٥٢٣) و(١٨٦١-١٨٦٨).[٤٣]
- كانت رواتب الموظفين والاداريين وتحديداً الولاة والمتصرفين تعطى بالالتزام فعلى سبيل المثال كان التزام والي بغداد محمد نجيب باشا "خمسون الف كيس"[٤٤] مما يعني انه عليه ان يقوم بجباية هذا المبلغ وان يستولي على ما يزيد عن هذا المبلغ،

[٣٨] علاوي، المصدر السابق، ص ١٧.
[٣٩] ضياء الدين الحيدري، الادارة والاداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ٤٩.
[٤٠] البرت.م، متشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة، ١٩٨٥)، ص ٢١.
[٤١] ينحدر من قبيلة اللاز من طرابزون على البحر الاسود، تقلد عدد من المناصب الادارية منها ولاية حلب ثم دياربكر فبغداد وشهرزور. بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ ١٨١٤-١٩١٤، ترجمة: اكرم فاضل، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ٩٢.
[٤٢] لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٣٩.
[٤٣] للمزيد حول هذه الشخصيات ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٣٣٩-٣٤١.
[٤٤] يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الأول، [بغداد، ١٩٤٨)، ص ٨٠.

وكثير ما كان الولاة يلجئون إلى القسوة والتعسف في جباية الضرائب لدفع مستحقاتهم المالية للخزينة العثمانية وتأمين بقائهم في منصبهم ورغم تأكيد خط كلخانة على الغاء نظام الالتزام هذا كونه من "آلات الخراب"[٤٥] وان يلتزم باشوات الايالات ومتصرفوا سناجقها برواتب محددة[٤٦] إلا أن هذا الاجراء تأخر تطبيقه حتى خمسينات القرن التاسع عشر.[٤٧]

- قانون الولايات ١٨٦٤

عد اصدار هذا القانون نقطة تحول في تاريـخ التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية بشكل عام والعراق بشكل خاص، والذي اقتبس كثيراً من مواده من القانون الفرنسي إذ جرى تقسيم ايالات الدولة العثمانية إلى وحدات ادارية (ولايات) بلغ مجموعها (٢٧) ولاية.[٤٨] بموجب هذا القانون جرى تقسيم الولاية وفق تسلسل هرمي يقف على رأسه الوالي والذي يجري تعيينه بفرمان سلطاني لتقسيم هذه الولايات إلى وحدات ادارية اصغر (سناجق) يديرها (متصرف) والتي تقسم بدورها إلى وحدات اصغر (اقضية) يتولى ادارتها (قائممقام) ويتفرع من القضاء مجموعة من النواحي والقرى أنيط بإدارة الاخيرة (مختار) أو (مختاران) حسب عدد سكان كل قرية. كما حدد القانون المذكور صلاحيات وواجبات كل رئيس من رؤساء الوحدات الادارية التابعة للولاية. ومن ضمن مواد القانون المذكور كيفية تشكيل المجالس الادارية في الوحدات الادارية التي تتألف منها الولاية وشروط انتخابها.[٤٩]

تأخر تطبيق هذا القانون في الولايات العراقية[٥٠] حتى تعيين مدحت باشا والياً لبغداد سنة ١٨٦٩[٥١]. وفي سنة ١٨٧١

[٤٥] لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

[٤٦] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٤٥.

[٤٧] سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الاجانب في القرون الخمسة الأخيرة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ١٠٥.

[48] Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, (London, 1967), p.p 381-382.

[٤٩] الدستور: المصدر السابق، م١، ص ص ٣٨٢-٣٩٦.

[٥٠] هناك اسباب عدة لتأخر تطبيق هذا القانون لعل من أبرزها افتقار الولايات العراقية إلى ادارة كفوءة وجريئة لتنفيذ القانون ولم تتوفر هذه القيادة إلا بعد تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد. أما السبب الثاني فيعود إلى فشل الدولة العثمانية في انتهاج سياسة ادارية واضحة تجاه العشائر (عربية وكردية)، وتحديداً فيما يتعلق بمشاكل الاراضي فجاء الحل في وضع مدحت باشا قانوني الاراضي والطابو موضع التطبيق-رغم ما رافق تطبيق هذين القانونين من سلبيات-. حول سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر يراجع: محمد احمد محمود، احوال العشائر العراقية والعربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٨).

[٥١] مدحت باشا: ولد سنة ١٨٢٢ باستانبول، تلقى دراسته على يد عدد من علماء الدين لينخرط في سلك الوظائف الحكومية، عين سنة ١٨٦١ والياً على نيس، استدعي من قبل الصدر الاعظم فؤاد باشا للمشاركة في صياغة قانون الولايات سنة ١٨٦٤، اختير والياً على ولاية الطونة حيث كان من ضمن اعماله وضع قانون للولايات موضع التنفيذ، في سنة ١٨٦٨ تولى رئاسة مجلس شورى الدولة والذي كان مكلفاً بتشريع القوانين والانظمة وتدقيق الاتفاقيات الدولية والمعاهدات. وبسبب خلافه مع الصدر الاعظم علي باشا اضطر إلى تقديم استقالته، ليعين والياً على بغداد للفترة (١٨٦٩-١٨٧٢)، اصبح صدراً أعظم في سنة ١٨٧٢ تقلد ولاية سوريا، ازمير، ادين بتدبير محاولة لاغتيال السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) اودع على اثرها في السجن حتى وفاته سنة ١٨٨٤.

صدر نظام ادارة الولايات العمومية والذي استقى مبادئه من قانون الولايات لسنة ١٨٦٤ والذي جاء في مادته الأولى "تقسم الولايات إلى الوية والالوية إلى قضاءات (أقضية) والقضاءات إلى نواحي والنواحي إلى قرى، ووالي الولاية هو رئيس الادارة العمومية ومرجعها"[٥٢]. وفي سنة ١٩١٣ صدر قانون الولايات.[٥٣]

المبحث الثاني

الواقع الاداري للولايات العراقية ١٨٦٩-١٨٧٢

مدحت باشا والياً على بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢:

تعد ولاية مدحت باشا لبغداد وباعتراف عدد من المصادر نقطة تحول في تاريخها العثماني فقد وصف بأنه "اعظم وال ارسل إلى بغداد"[٥٤]، وانه "مصلح العراق" نظراً لضخامة المشروع الاصلاحي الذي بدأ بتنفيذه منذ اليوم الاول لتوليه شؤون الولاية.[٥٥]

وضع مدحت باشا برنامجاً لسياسته الادارية والذي ارتكز على ضرورة النهوض بالواقع الاقتصادي وتطبيق القوانين العثمانية بما يخدم العراق، مؤكداً في كلمته التي القاها في مقر الحكومة على "دور العراقيين في تحقيق هذا التطور من خلال تعاونهم مع السلطة..." وفي هذا المجال يذكر مدحت باشا في مذكراته "ان هو نفسه قد اظهر ميله إلى هذه الولاية فوجهت اليه وظيفة والي العراق مع نظارة الفيلق السادس"[٥٦] مما يعني الجمع بين السلطتين الادارية والعسكرية. أما سلطاته فقد حددت على الشكل الآتي:

- تنفيذ جميع أمور الدولة وتنفيذ قوانينها.
- الاشراف على دوائر الولاية المدنية والمالية والامنية.
- اضطلاعه بمسؤولية رئاسة مجلس إدارة الولاية.
- الاشراف على توزيـع قوات الضبطية على الالوية والاقضية.
- تنفيذ الاحكام الصادر من ديوان التمييز بحق الجناة والمخالفين.
- مراقبة اعمال المتصرفين والقائممقامين ورؤساء الدوائر الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة

نوار، المصدر السابق، ص ٣٥٤؛ لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٣؛ لونكريك، المصدر السابق، ص ص ٣٥٨-٣٦٠؛ جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص ٤٠.

[٥٢] الدستور، المصدر السابق، م١، ص ٦٢٥.

[٥٣] يراجع نص القانون في: جريدة الزوراء، العدد ٢٤٠٨، ٢٦ جمادي الأول ١٣٣١هـ.

[٥٤] النجار، المصدر السابق، ص ١٥٠.

[٥٥] نوار، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

[٥٦] نقلاً عن: عبد العظيم نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨، دراسة تاريخية وثائقية، المكتبة الحيدرية، (بغداد، د.ت)، ص ص ١٠٦-١٠٧.

لعزل من ثبت تقصيره في اداء الواجب.

- الاشراف على عمليات تحصيل الاموال الحكومية.
- العمل على رفع مستوى التعليم والاشغال العامة والتجارة والزراعة والصناعة والصحة.
- التقيد بميزانية الولاية.
- له الحق في الظروف الاستثنائية القيام بأمور دون الرجوع إلى الباب العالي على ان يخطر بها الباب العالي فوراً.

شكل اعادة تنظيم الادارة الحكومية والذي سيشكل المحور الرئيس لهذا البحث واحداً من اهم واخطر المهمات التي كلف بتنفيذها وعلى وجه الخصوص وضع قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية سنة ١٨٦٤ موضع التنفيذ. حيث قسم الولاية إلى سناجق، والسناجق بدورها قسمت إلى أقضية والاقضية إلى نواحي وفق الأسس التي نص عليها قانون الولايات، وقد استمر العمل بها حتى نهاية العهد العثماني. كما حرص مدحت باشا على اختيار موظفي كل وحدة ادارية من هذه الوحدات مركزاً على ضرورة منح جميع الموظفين رواتبهم في مواعيدها المقررة وان لا يجري اختيار اولئك الموظفين على أساس المحسوبية.[٥٧]

كانت أولى الخطوات في المجال الاداري دمج ولايات العراق الثلاث في ولاية واحدة هي بغداد[٥٨] والتي جرى تقسيمها إلى عشرة سناجق وثمانية واربعون قضاء وثمانية وخمسون ناحية وبموجب هذا التقسيم اصبحت كل من الموصل والبصرة سنجقين تابعين لولاية بغداد ليستمر العمل بهذا التقسيم الاداري الجديد حتى سنة ١٨٧٥ عندما نهضت البصرة كولاية مستقلة، أما الموصل

[٥٧] سليمان البستاني، عبرة وذكرة أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق: خالد زيادة، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٦٦.

[٥٨] سالنامة دولت علية عثمانية، سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، دفعة ٢٤، استانبول، دار الطباعة العامة، ص ص ١٤٠-١٤١. وينفرد د.جميل موسى النجار في مؤلفه الموسوم "الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٨٧٢ بهذا الرأي مستنداً في دعم رأيه هذا على عدد من المصادر الرئيسة من سالنامات عثمانية وجرائد خاصة بتلك الفترة وتحديداً جريدة الزوراء". النجار، المصدر السابق، ص ١١٩. واما باقي المصادر فالإرباك واضح في رسم الخارطة الادارية للولايات العراقية بهذه الفترة. فبعض المصادر تطرح فكرة تقسيم العراق إلى ولايتين رئيسيتين هما بغداد والموصل. لمزيد من التفاصيل يراجع: نوار المصدر السابق، ص ص ٣٥٧-٣٥٨؛ عبد الكريم غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠-١٩١٨)، (دمشق، ١٩٦٠)، ص ٢٠٦؛ محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩هـ/١٨٦٩-١٨٧٢م، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، (بغداد، د.ت)، ص ص ١٠٣-١٠٤؛ ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩م دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩٤)، ص ٩. بل ان مصادر اخرى ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما ذكرت بان العراق كان مقسماً إلى ثلاث ولايات رئيسة. نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية (سابقاً)؛ علي شاكر علي، "التشكيلات الادارية العثمانية ١٥١٦-١٩١٨"، موسوعة الموصل الحضارية، م٤، (الموصل، ١٩٩٢)، ص ٦٨. وترجح الباحثة الرأي الأول لأسباب عدة أولها اعتماد المؤلف في الحصول على المادة التاريخية على عدد من المصادر الأصلية والمعاصرة للفترة موضوع البحث والنقطة الثانية ان ولاية البصرة لم تظهر كولاية مستقلة حتى سنة ١٨٧٥ والموصل ١٨٧٩-كما سيأتي ذكر ذلك لاحقاً-.

فتأخر ذلك حتى سنة ١٨٧٩[٥٩]، وعلى ضوء ذلك اصبحت التقسيمات الادارية الجديدة على الشكل الآتي:

ولاية بغداد:

بعد أيام قليلة من وصول مدحت باشا إلى مركز الولاية كانت اولى المهمات المكلف بتنفيذها وضع قانون الولايات موضع التنفيذ كانت الخطوة الاولى-كما سبقت الاشارة اليها-تقسيم العراق إلى ولاية واحدة وهي بغداد[٦٠] والتي قسمت بدورها إلى عشرة سناجق ثم إضيفت إلى هذه السناجق العشرة سجق جديد هو سنجق الإحساء في أعقاب نجاح حملة مدحت باشا على الاحساء سنة ١٨٧١ كما جرى تقسيم كل سنجق من هذه السناجق إلى عدد من الاقضية[٦١] والنواحي[٦٢] وفي هذا المجال صنفت بعض المدن في عهد مدحت باشا كأقضية فيما صنفت مدن اخرى كنواحي والتي توزعت على الشكل التالي:

- سنجق بغداد (المركز):

الاقضية والنواحي التابعة لسنجق بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢

القضاء	الناحية
خراسان[٦٣]	شهربان (المقدادية)، بعقوبة
خانقين	بنكدرة، قزلباط (السعدية)
مندلي[٦٤]	-
كوت العمارة[٦٥]	بدرة
الكاظمية[٦٦]	-

[٥٩] عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٢. ومن الجدير بالذكر ان هذه التقسيمات طرأ عليها بعض التغيير بعد وقت قصير من إستحداثها والتي سيتم التطرق إليها في ثنايا البحث.

[٦٠] صنفت ولاية بغداد ضمن التصنيف المعمول به في ولايات الدولة العثمانية كولاية من الدرجة الأولى فيما صنفت البصرة على انها ولاية من الدرجة الثانية تليها الموصل التي صنفت كولاية من الدرجة الثالثة. وسرى هذا التقسيم على الاقضية والنواحي وكانت اهم الاسس التي استند عليها هذا التقسيم مساحة الوحدة الادارية وموقعها الجغرافي وكثافة سكانها. النجار، المصدر السابق، ص ١٢٧.

[٦١] حدد رواتب قائممقامي الاقضية على الشكل التالي:
١. القضاء (درجة اولى): ٢٥٠٠ قرشاً سنوياً.
٢. القضاء (درجة ثانية): ١٧٥٠ قرش.
٣. القضاء (درجة ثالثة): ١٢٥٠ قرش.

[٦٢] أما بالنسبة لمدراء النواحي فحددت رواتبهم على الشكل التالي:
١. مدير ناحية (درجة اولى): ٧٥٠ قرش.
٢. الدرجة الثانية: ٥٠٠ قرش.
٣. الدرجة الثالثة: ٤٥٠ قرش.
الدستور، المصدر السابق، ح١، ص ص ٤٠٨-٤٠٩.

[٦٣] تقع على ضفاف نهر خراسان (احد فروع نهر ديالى)، في عهد المغول حملت مصطلحاً ادارياً عرف بـ (الاعمال الشرقية)، نظراً لموقعها الستراتيجي على طريق القوافل المتجهة إلى ايران فقد كانت مسرحاً لعدد من المعارك الطاحنة بين الجانبين العثماني والفارسي. نصر، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

[٦٤] صنفت على انها قضاء من الدرجة الثانية. المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

[٦٥] اختلفت المصادر حول تحديد تاريخ ثابت لإنشاء هذه المدينة إلا أن أقرب الآراء للصحة ما ذكره د.عادل البكري في مؤلفه تاريخ الكوت ان انشاء هذه المدينة كان بأمر من والي بغداد سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢) لتكون مركزاً ادارياً تدار منه شؤون عشائر المنطقة سميت بـ (كوت العمارة) من أجل تمييزها عن مدن عديدة في العراق تعرف بـ (كوت الباشا وكوت الزين)، في سنة ١٨٥٩ الحقت ادارياً كقضاء تابع للواء بدرة وجصان. ونظراً لموقعها الستراتيجي في منتصف المسافة بين البصرة وبغداد وتحديداً في موضع تفرع نهر الغراف من دجلة لذلك كانت (كوت العمارة) محطة استراحة للسفن النهرية بين هاتين المدينتين. شغل هذا القضاء اهتماماً من والي بغداد مدحت باشا نظراً لكونه محطة نهرية لمشروعه (شركة عمان العثماني) للنقل النهري وتم تصنيفه كمركز لقضاء من الدرجة الثانية يتبع ادارياً سنجق بغداد. عادل البكري، تاريخ الكوت، (بغداد، ١٩٦٥)، ص ص ٨٦-٩٨؛ بان راوي شلتاغ، "الواقع الاداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الاخير حتى بداية الحكم الوطني، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ٢.

[٦٦] رفعت درجتها الادارية إلى قضاء خلال التشكيلات الجديدة التي تم اقرارها خلال فترة ولاية مدحت باشا. نظراً لأهمية الكاظمية الدينية وامام الزخم الذي كانت تعيشه الكاظمية وقت الزيارة وامام بدائية وسائل النقل الموجودة أنشأ مدحت باشا خط تراموای بغداد- الكاظمية والذي عد في حينها "مفخرة العصر في المشرق العربي حينئذ" حيث استمر في العمل حتى اربعينيات القرن العشرين. الارشيف العثماني باستانبول، رقم البحث ٢، نوع الوثيقة: اوراق يلديز، دفتر

الدليم[٦٧]	الرمادي، هيت، الصقلاوية، كبيسة
سامراء[٦٨]	تكريت[٦٩]، الدجيل
العزيزية	-
الخالص	دلي عباس
عانه[٧٠]	القائم، حديثة، جبه الوس

- سنجق شهرزور (كركوك)(:[٧١]

اطلق على مدينة كركوك في المصادر العثمانية (شهرزور)، مع بداية القرن السابع عشر انتقل مركز ولاية شهرزور من كلعنبر إلى مدينة كركوك. وفي سنة ١٧٧٦ ادمجت ايالة شهرزور والموصل في ايالة واحدة.[٧٢]

في سنة ١٨٠٥ برزت شهرزور كايالة مستقلة. وفي سنة ١٨١٦ صدر فرمان سلطاني بتعيين داؤد باشا (١٨١٦-١٨٣١) والياً على (بغداد، البصرة، شهرزور)[٧٣]. ثم الحق بهذا الفرمان فرمان آخر سنة ١٨٣٥ تضمن تعيين علي رضا باشا اللاز والياً على (بغداد، البصرة شهرزور)[٧٤]. في سنة ١٨٤٩ تم دمج بغداد وشهرزور في ايالة واحدة ضمت كل من (بغداد، البصرة، كركوك، كويسنجق، السليمانية).[٧٥]

وفي سنة ١٨٥٠ قسم سنجق شهرزور إلى قسمين وصارت كركوك (لواء) والسليمانية (لواء) وارتبطت كركوك (شهرزور) بولاية بغداد. ولم يطرأ أية

مهمة ٢٦٣، رقم الوثيقة ٢٣، رجب سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧٣، ص ٢٣؛ ريجار دكوك، بغداد مدينة السلام، نقله إلى العراق: مصطفى جواد وفؤاد جميل، ج١، ط١، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٦٧)؛ جاسم محمد حسن العدول، "تاريخ شركة تراموای بغداد-الكاظمية"، مجلة التربية والعلوم (الموصل)، العدد ١٧، ١٩٩٥، ص ص ١٦٧-١٧٣؛ قاسم عبد الهادي دايخ النوير جاوي، الاوضاع السياسية والاجتماعية للكاظمية في العهد العثماني الاخير ١٨٣١-١٩١٧ دراسة تاريخية، العتبة الكاظمية المقدسة، ٢٠١٥، ص ١١١، ٢٠٣.

[٦٧] سيأتي الحديث عن سنجق الدليم لاحقاً.

[٦٨] سامراء: حظيت سامراء بشيء من الاهتمام لمكانتها الدينية لوجود مرقدي الامامين علي الهادي (ت ٢٥٤١ هـ) والحسن العسكري (ت ٢٥٥ هـ) لذلك رفعت درجتها الادارية من ناحية إلى قضاء في التقسيمات الادارية التي اجراها مدحت باشا. عماد عبد السلام رؤوف، الاسر الحاكمة ورجالات الادارة والقضاء في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٩٢)، ص ١٠٧.

[٦٩] تأتي اهمية تكريت في الستراتيجية العثمانية عندما اتخذها العثمانيون مركز لمراقبة الامدادات العثمانية على الطريق النهري بين الموصل وبغداد. ولهذا تعرضت تكريت لأكثر من هجوم صفوي في محاولة من الاخير لمنع وصول الامدادات العثمانية، من جانب آخر اختلفت المصادر في صنف تكريت ادارياً خلال هذه الفترة ففي الوقت الذي تذكر فيه احد المصادر ان تكريت كانت الناحية الوحيدة لقضاء سامراء. طارق نافع الحمداني، "تكريت في العهد العثماني شيء من احوالها الاجتماعية"، News<almadasupplements.com
صنفت مصادر اخرى تكريت على انها قرية تتبع ادارياً قضاء سامراء. علاء طه ياسين النعيمي، "مدينة سامراء في العهد العثماني حتى عام ١٩١٧"، مجلة سرَّ من رأى، المجلد ١٠، العدد ٣٦، شباط ٢٠١٤، ١٢٨.

[٧٠] عانه: رغم السيطرة العثمانية عليها وتطبيق التنظيمات الادارية العثمانية عليها باعتبارها سنجق تابع إلى بغداد اسمياً، إلا أنها كانت تحت سيطرة امارة الفضل، واحتفظ العثمانيون بقوات عثمانية محدودة لحماية القوافل، مع انحلال هذه الامارة، استغلت الادارة العثمانية ذلك ومع اقرار التقسيمات الادارية في عهد مدحت باشا عدت عانه قضاء من الدرجة الثانية تنضوي تحت لوائه ثلاثة نواحي (القائم ناحية من الدرجة الثانية، جبه الوس وحديثة نواحي من الدرجة الثالثة). نصار، المصدر السابق، ص ٢١٠.

[٧١] في سنة ١٨٩٣ تم تغيير اسم سنجق شهرزور إلى كركوك حيث اوردت احدى الوثائق العثمانية أن سبب هذا التغيير يعود إلى حدوث مشاكل ادارية نتيجة للتشابه الحاصل بين تسمية لواء الزور "دير الزور" وبين شهرزور. نقلاً عن: مختارات من كتاب الموصل وكروك في الوثائق العثمانية. ترجمة وتعليق: خليل علي مراد، (السليمانية، ٢٠٠٩)، ص ص ٦٨-٦٩.

[٧٢] لونكريك، المصدر السابق، ص ٢١٩.

[٧٣] نقلاً عن: مهدي سعيد العباسي، كركوك اواخر العهد العثماني دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٥)، ص ٤٢.

[٧٤] ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٤٥، دفتر مهمة ٢٥١، تاريخ الوثيقة اوائل شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، ص ٤.

[٧٥] سجى قحطان محمد علي، الادارة العثمانية في الموصل ١٨٣٤-١٨٧٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص ٥٢.

تغييرات على هذه التقسيمات الادارية حتى سنة ١٨٧٩.

الاقضية والنواحي التابعة لسنجق شهرزور ١٨٦٩-١٨٧٢)([٧٦]

القضاء	الناحية	القرى[٧٧]
راوندوز	حرير، بيادوست (برادوست)، دير، حرير	
كوي سنجق[٧٨] (ركو يسنجق)	-	
رانية	-	
صلاحية (كفري حالياً)	-	
اربيل[٧٩]	-	

- سنجق السليمانية(:([٨٠]

ذكرنا فيما سبق ان سنجق السليمانية كان احدى السناجق التابعة ادارياً لايالة شهرزور والتي جرى اعادة تشكيلها سنة ١٨٤٩، أما عن اسباب هذا التغيير الاداري فيعود إلى بعد المسافة بين سنجق السليمانية واروندوز عن بغداد وما ينجم عن ذلك من صعوبة تأمين الأمن والنظام فيها، بالإضافة إلى رغبة الباب العالي في النهوض بهذه المنطقة.[٨١]

بعد القضاء على الامارة البابانية-وكما سبقت الاشارة اليه-تم الحاق ايالة شهرزور بايالة بغداد[٨٢]، ومع تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد وفي اطار تطبيق قانون الولايات وفيما يخص التقسيمات الادارية التابعة لسنجق السليمانية فإن التغيير الاداري الوحيد الذي حدث هو انزال درجة الاقضية إلى نواح وكنموذج على ذلك سروجك وقزلجة وسورداش. كما جرى في هذه الفترة تشكيل أقضية جديدة كعشائر الجاف وشهربازار. ويبدو ان هذه السياسة الادارية جاءت في اطار جهود مدحت باشا لتوطين العشائر تمهيداً لجباية الضرائب فيها بالإضافة إلى حرص الدولة

[٧٦] مختارات من كتاب الموصل وكركوك، ص ١٩.

[٧٧] لم تتفق المصادر حول اعداد القرى التابعة لكل قضاء من الاقضية الواردة اعلاه. العباسي، المصدر السابق، ص ص ٤٤-٦١.

[٧٨] كويسنجق: كانت تابعة لايالة شهرزور في العهد العثماني الاول، في سنة ١٧٣٠ سيطر البابانيون عليها، في سنة ١٨٣٠ وقعت كويسنجق بيد محمد ميركور أحد أقوى حكام الامارة السورانية واستمرت هذه السيطرة حتى سنة ١٨٣٦ حيث سيطر العثمانيون عليها. نصار، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

[٧٩] اربيل: عدت اربيل تابعة لولاية بغداد خلال الفترة ١٨٦٣-١٥٧٤، تناوب العثمانيون والبابانيون في السيطرة عليها. في سنة ١٧٧٤ حرص ولاة بغداد-بعد السيطرة على اربيل-على تنظيمها ادارياً ووضع حامية عثمانية فيها. المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

[٨٠] بنيت السليمانية سنة ١٨٧٤ وفي هذه السنة اصبحت مقراً للإمارة البابانية بدلاً من قلاجولان. الحسني، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

[٨١] بيات، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

[٨٢] المصدر نفسه. فيما ذكرت مصادر اخرى ان هذا الالحاق الاداري استمر حتى بروز ولاية الموصل كوحدة ادارية (ولاية مستقلة) سنة ١٨٧٩. ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ١٥٢٥-١٩١٩، ترجمة: خليل علي مراد وعلي شاكر علي. ص ٤٥. فيما ذكرت مصادر اخرى عن الحاق شهرزور والسليمانية سنة ١٨٦٩ بالحدود الادارية لولاية الموصل وهذا يناقض الحقيقة. نوار، المصدر السابق، ص ص ٣٥٦-٢٥٨؛ سلمان، المصدر السابق، ص ١٠٤.

على الحصول على ولاء عشائر هذا السنجق وتحديداً عشيرة الجاف خصوصاً وان مناطق سكناها على الحدود العراقية-الفارسية وخشية الدولة من تحول ولاء هذه العشائر إلا بلاد فارس[٨٣].استمر سنجق السليمانية في تبعيته الادارية لولاية بغداد حتى سنة ١٨٧٩.

القضاء	الناحية
السليمانية (المركز)	سرجنار
بازيان[٨٤]	قلعة سيوكه
كلعنبر	سروجك[٨٥]
	قزلجة[٨٦]
ميركه[٨٧]	سورداش
قرة داغ[٨٨]	سنكاو
	كرم
	زنكه
شهربازار	
عشائر الجاف	

[٨٣] حسن، المصدر السابق، ص ١٨٦.

[٨٤] قضاء بازيان: ويقع شمال غرب السليمانية، اختلفت المصادر حول اصل التسمية فالبعض يذكر انها مؤلفة من مقطعين (بان) وهو طائر الباز و(يان) وتعني عش وبالتالي فإنها تعني عش الباز. د.احمد عبد الوهاب الشرقاوي، محمد عبد العاطي محمد وياسر احمد محمد، المركز الثقافي الاسيوي، مشروع مصادر التاريخ العثماني ١، دار البشير للثقافة والعلوم، (د.م، ٢٠١٨)، ص ٤٢٥٣ جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، ج١، ط٢، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٤٣.

[٨٥] سروجك، مؤلفة من مقطعين (سوري) وتعني القطيع و(جك) صاحب اي انها تعني صاحب القطيع. اشتهرت بقلعتها الشهيرة. بشير يوسف فرنسيس، موسوعة المدن والمواقع في العراق، ج٢، ص ٨٤٥:
http://www.books.google.iq

[٨٦] أخذت التسمية من نوع من الاشجار الشوكية التي يكثر انتشارها في هذه المنطقة. بابان، المصدر السابق، ص ٢٣١.

[٨٧] ميركه وتعني المرج، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

[٨٨] قرة داغ: وتعني بالتركية الجبل الأسود كناية عن كثرة الأشجار. فرنسيس، المصدر السابق، ص ص ٨٠٢-٨٠٣.

- سنجق الموصل:

وبموجب التقسيم الاداري الجديد تألف هذا السنجق من ثلاثة أقضية وعلى الشكل التالي:[٨٩]

القضاء	النواحي	القرى
الموصل (المركز)	تلكيف[٩٠]	-
	القوش[٩١]	
	بعشيقة[٩٢]	
العمادية[٩٣]	العمادية	43
	(المركز)	135
	داودية	61
	برواري بالا	35
	برواري زير	57
	ريكان	35
	نيروه	
زاخو	السليفاني[٩٤]	109

[٨٩] محمد علي، المصدر السابق، ص ١٥٨.

[٩٠] فيما يتعلق بأعداد النواحي فإن الصفة الغلبة ان اعداد النواحي كانت تزداد مع اضطراب الاوضاع السياسية لأية ولاية ضماناً لسيطرة الدولة إلا ان هذا العدد سرعان ما يتقلص بعد استقرار الاوضاع السياسية.

[٩١] تلكيف: تعد من اكبر التوابع الادارية لقضاء الموصل ويطلق عليها احياناً تزكييف اي (تل الحجارة)، وكانت تلكيف وقفاً على جامع النبي جرجيس خلال العهد العثماني عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي (١١٣٩-١٢٤٩هـ/١٧٢٦-١٨٣٤م)، (النجف، ١٩٧٥)، ص ٢٣.

[٩٢] بعشيقة: لفظة سريانية (بين عشيقا) وتعني الظالم أو الفاسد ذكرها ياقوت الحموي بأنها "مدينة من نواحي نينوى شرق دجلة، لها نهر يسقي بساتينها وتدار به عدة ارجاء...". أتخذت في اواخر القرن التاسع عشر مقراً لقسم من الجيش الهمايوني السادس. يوسف جرجيس جبو الطوني، "بلدان الموصل وتراجمها في قلائد الجمان لابن الشعار بالموصل، ت (٦٥٤هـ/١٢٥٦م) دراسة تاريخية"، مجلة دراسات موصلية، العدد ٢٨، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١١.

[٩٣] العمادية: تبعد عن الموصل ١٦٨ كم، اشار اليها ابن الاثير في كتابه الكامل في التاريخ عندما قال "كان يحكمها امراء من الاكراد في عهد السلطان سليمان (العثماني) في القرن العاشر للهجرة السادس عشر للميلاد استولى عليها محمد باشا امير راوندوز سنة ١٨٣٢ عندما كانت مقراً للإمارة البهدينانية والتي تم القضاء عليها سنة ١٨٤٢ لتلحق بايالة الموصل". نقلاً عن: فرنسيس، المصدر السابق، ص ص ٧٢٢-٧٢٦.

[٩٤] السليفاني: اشتقت اسمها من اسم عشيرة سليفاني التي تقطن المناطق الواقعة جنوب قضاء زاخو ذكرها الرحالة اوليا جلبي وعدها ثاني اقوى عشيرة في زاخو وكانت تتمتع بمستوى (عشيرة سنجقي) تابعة لسنجق زاخو نقلاً عن: نزار ايوب حسن، "قضاء زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية ١٨٤٢-

عقرة[٩٥]	زيبار	-
تلعفر		
سنجار		

فيما تلحق مصادر اخرى سنجقي شهرزور (كركوك) والسليمانية بولاية الموصل والاصح ان هذين السنجقين تم الحاقهما بولاية بغداد سنة ١٨٥٠ واستمر حتى التقسيم الاداري السائد حتى سنة ١٨٧٩.

- سنجق الدليم:

شكلت الرمادي احدى المحطات البرية على الطريق التجاري الذي يربط ولاية بغداد ببلاد الشام واهم محطاته (بغداد، الفلوجة، هيت، القائم). مع ذلك كانت القوافل التجارية السالكة لهذا الطريق تتعرض إلى مخاطر عدة لعل أبرزها هجمات العشائر ومنها آل ابو ريشة[٩٦] والدليم[٩٧]. ولذلك وتحقيقاً للأمن وللحد من هجمات العشائر تم استحداث سنجق الدليم سنة ١٨٦٩ لتكون الرمادي قاعدة ادارية لهذا السنجق.[٩٨]

كانت اولى اجراءات مدحت باشا اختيار "اشرف باشا متصرفاً" لهذا السنجق كما استقدم قوة عسكرية نظامية لحماية هذا الطريق، وجرى تأسيس مركز للشرطة كما جرى مد خط للتلغراف بين بغداد والرمادي بالإضافة إلى مستشفى ودار للكمرك وجامع.[٩٩]

إلا ان هذا السنجق الغي سنة ١٨٧٠ دون ان تذكر المصادر اسباب هذا الالغاء، ليتحول إلى قضاء تابع لولاية بغداد[١٠٠]. تبعه ادارياً ناحيتي هيت وكبيسة، كما اصبحت عانة هي الاخرى قضاء تتبعها نواحي القائم وحديثة وجبه الوس.[١٠١]

- سنجق كربلاء:

يتمتع هذا السنجق بأهمية خاصة لدى الحكومة المركزية العثمانية نظراً لأهمية مدينة كربلاء الدينية كونها احد المدن الدينية المقدسة التي يؤمها آلاف الزائرين سنوياً. في سنة ١٨٤٩ وردت اول

١٩١٨"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، مجلد ٥، العدد ٤، كانون الاول ٢٠١٧، ص ١٠٧٥.

[٩٥] عقرة: تبعد عن الموصل ٩٢ كلم. وصفها ياقوت الحموي بأنها "قلعة حصينة في جبال الموصل اهلها اكراد وهي شرقي لموصل تعرف "بعقر الحميدية". عنان وليد الجوادي، "مدينة عقرة من خلال مؤلفات مؤرخ الموصل ياسين بن خير الله العمري"، مجلة جامعة زاخو، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٩١.

[٩٦] اضطرت الدولة العثمانية إلى منح آل ابو ريشة لقب (سنجق بك) اي امير اللواء وبموجب الاتفاق المعقود بين احمد ابي ريشة والحكومة العثمانية تعهدت الاخيرة بدفع مبلغ ٦٠٠٠ دوكة سنوياً مع الاعتراف بسيادته وحكمه الوراثي. لونكريك، المصدر السابق، ص ٥٧.

[٩٧] حسن كشاش الجنابي، "كيف نشأت مدينة الرمادي"، ملاحق جريدة المدى، العدد ٤٤٤٣، ٣ حزيران ٢٠١٩: Almadasupplements.com

[٩٨] نصار، المصدر السابق، ص ٢١١.

[٩٩] محمد طه نايل الحياني وايمان دلف اسماعيل فارس الدراجي، "التغيرات المكانية للوظيفة التجارية في مدينة الرمادي بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٢، حزيران ٢٠١٣، ص ٣١٨.

[١٠٠] النجار، المصدر السابق، ص ١٣١.

[١٠١] ماجد شبر، "العصبية المناطقية والروابط البدوية ودورها في تشكيل العراق الحديث...سنجق الانبار نموذجاً": www.iraqcenter.net

اشارة لقضاء كربلاء في سالنامات الدولة العثمانية.[١٠٢]

في سنة ١٨٦٨ جرى الحاق قضاء الهندية بسنجق كربلاء بعد ان كانت تابعة ادارياً لسنجق الديوانية-وكما سبقت الاشارة إلى ذلك-.

يعود الفضل إلى مدحت باشا بتحويل كربلاء إلى سنجق تابع لولاية بغداد[١٠٣]. فبعد ان كثرت الشكاوي على قائممقام كربلاء اسماعيل افندي قام مدحت باشا بزيارة إلى كربلاء وبعد اجراء التحقيقات ثبت تورط اسماعيل افندي بالرشوة. أصدر مدحت باشا أوامره بعزله وتعيين حافظ أفندي قائممقام كربلاء (١٨٧٠-١٨٧١).[١٠٤]

لاحظ مدحت باشا أن المدينة صغيرة وتعاني من الازدحام بسبب كثرة سكانها والاعداد المتزايدة من الزوار، لذلك أوعز بإعداد اول خارطة للمدينة في العصر الحديث كما شيد عدد من الابنية الادارية اللازمة لإدارة السنجق. وفي محاولة منه لترغيب الاهالي على بناء الدور والدكاكين قام بتوزيـع الاراضي على الاهالي، ومن ضمن انجازاته العمرانية بناء محلة جديدة خارج سور مدينة كربلاء عرفت بـ (العباسية)[١٠٥]. وأمام نقص الاعتمادات المالية لمشروعه العمراني حاول ان يستخدم الهدايا المقدمة لضريـح الامام علي (□) في النجف إلا أنه فشل في ذلك.[١٠٦]

صنف سنجق كربلاء من سناجق الدرجة الثانية[١٠٧]. أما بالنسبة للأقضية التابعة ادارياً لهذا السنجق فكانت ثلاث، كربلاء (المركز) والنجف[١٠٨] والهندية، والتي كانت اقضية من الدرجة الاولى ويتبع قضاء كربلاء عدد من النواحي وهي شواطيه (شفاته)، الرحالية، والحسينية[١٠٩] والمسيب.[١١٠]

---

[١٠٢] [] تورد احد المصادر انه في سنة ١٨٥٥ تم رفع درجة قضاء كربلاء ادارياً إلى سنجق تابع إلى ولاية بغداد. كما يحدد المصدر الاقضية التابعة لهذا السنجق وهي كل من كربلاء (المركز)، النجف الاشرف، الرحالية شفاته، الحسينية. سامي ناظم المنصوري، "التقسيمات الادارية في لواء كربلاء ١٨٤٣-١٩١٦"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٣، ص ١٨١.

[١٠٣] [] ديلك قايا، كربلاء في الارشيف العثماني دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦، ترجمه عن التركية: حازم سعيد ومصطفى زحران، اشراف وتقديم: زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، د.م، د.ت، ص ٢٩٦.

[١٠٤] [] المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

[١٠٥] [] رياض كاظم سلمان الجميلي، "تخطيط المدن الدينية في العراق (مدينة كربلاء) نموذجاً"، مركز الفرات fodrs.com؛ المؤسسات الادارية العثمانية في مركز مدينة كربلاء ١٨٦٩-١٩١٧، www.mk.iq

[١٠٦] [] قايا، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

[١٠٧] [] عبد الستار شنين الجنابي، "الوضع الاداري لمدينة النجف الاشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية ١٩١٧-١٩٢٤ دراسة تاريخية وثائقية"، مجلة الأصالة آفاق النجفية، العدد ٢٧، ٢٠١١، ص ٢٣٧.

[١٠٨] [] ظلت النجف في الجانب الاداري الرسمي بمستوى ناحية حتى مجيء مدحت باشا الذي رفع درجتها الادارية إلى مستوى قضاء، في سنة ١٨٧٩ اصبحت النجف مركز قضاء لسنجق كربلاء واستمر هذا الارتباط حتى نهاية الحكم العثماني للعراق. صنف هذا القضاء من أقضية الدرجة الأولى وكذلك الحال بالنسبة لناحية الكوفة التابعة ادارياً لهذا القضاء. الجنابي المصدر السابق، ص ٢٣٧؛ جميل موسى النجار، النجف الاشرف حوادث ومشاهدات ومواقف سياسية ١٥٠٨-١٩١٦، ط١، دار الرافدين، (بيروت، ٢٠١٥)، ص ٥٧.

[١٠٩] [] الغيت ناحية الحسينية سنة ١٨٧٣. المنصوري، المصدر السابق، ص ١٨٢.

- سنجق الديوانية(:([111]

جاء استحداث هذا السنجق كوحدة ادارية مركزها الديوانية بحكم موقعها الجغرافي وفي اطار سياسة الحكومة القائمة على فرض سيطرتها على عشائر الفرات الاوسط نذكر منها آل بدير والبو نايل والجبور...والدغارة وتحديداً بعد ثورة العشيرة الاخيرة والتي اطلق عليها "انتفاضة الدغارة أو مذبحة المتصرف".[112]

لم يستمر موقع الديوانية إدارياً كمركزاً للسنجق لفترة طويلة إذ سرعان ما اصبحت الحلة مركزاً للسنجق الذي صار يعرف بسنجق[113]. وحول الأسباب الموجبة لهذا التغيير أوردت جريدة الزوراء في احدى اعدادها انه "المحل الذي يقال له ديوانية فهو عبارة عن مقدار كم ماية بيت بحكم القرية ومن قرب الديوانية وجوارها قصبة الحلة من حيث المساحة والموقع قابلة لأن تكون مركز اللواء..."[114] . ويدخل ضمن هذه الاسباب الاهمية الاقتصادية للحلة بحكم سعة الاراضي الزراعية-وتحديداً بعد اجراءات مدحت باشا فيما يتعلق بتفويض الاراضي الزراعية[115]- وما رافق ذلك من ازدياد الهجرة إلى الحلة وازدياد اعداد سكانها بالإضافة إلى نشاط تجارتها مع الولايات المجاورة وما تدره هذه النشاطات من أقيام هائلة من الضرائب تصب في النهاية لصالح الخزينة العثمانية.[116]

أما أهم الوحدات الادارية التي انضوت تحت لواء سنجق الحلة فكانت على الشكل التالي

[110] [] تم الحاق المسيب بقضاء الهندية سنة ١٨٧٢ بسبب قرب المسافة بينهما، ولأغراض تتعلق بجباية الضرائب. المصدر نفسه.

[111] [] الديوانية: (من المضيف) وهي القلعة التي بناها الشيخ حمود آل حمد شيخ الخزاعل (١٧٤٧-١٧٧٨) سنة ١٧٤٧ على فرع نهر دجلة وبمرور الوقت صارت تعرف بالديوانية، اصبحت في سنة ١٧٥٧ مركز القضاء تابع لسنجق الحلة. وادي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، (النجف، ١٩٥٤)، ص ١٥.

[112] [] في سنة ١٨٦٩ اندلعت انتفاضة في مناطق عفك-تبعد ٣٥ كلم عن الديوانية-والدغارة شاركت فيها عشائر المنطقة باستثناء عشائر الهندية عندما امتنعت عن دفع الضرائب لمدة ثلاثة سنوات متتالية متذرعة بذرائع شتى، على اثر ذلك ارسلت السلطات العثمانية قوة عسكرية بمعية متصرف الحلة توفيق باشا لتحصيل الضرائب، إلا أن ذلك لك يحسم الموقف الذي انتهى بمقتل المتصرف. وعلى اثر ذلك جهز مدحت باشا حملة عسكرية اسندت قيادتها إلى سامح باشا قدرت اعدادها بـ (٦٠٠٠-٧٠٠٠) جندي، بالإضافة إلى مشاركة العشائر الموالية للسلطة في القتال إلى جانب مدحت باشا كقبيلة عنزة ومتصرف المنتفك ناصر السعدون...متخذة من الديوانية مقراً لها حتى قمع الثورة. للتفاصيل يراجع: العطية، المصدر السابق، ص ص ٥٤-٥٨؛ محمد صالح حينور، "الدغارة الجذور التاريخية والدور السياسي خلال العهد العثماني ١٨٦٩-١٩١٧"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠١-٢٠٣. وترجح أحد المصادر انه بعد قمع هذه الانتفاضة رفعت درجة عفك الادارية إلى ناحية تابعة لقضاء المركز الديوانية. عادل مدلول علي، "قضاء عفك في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٣٧. وكذلك الحال بالنسبة للدغارة. للاستزادة يراجع: سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية وتوابعها في وثائق الارشيف العثماني ١٨٦٥-١٩١٧، ط١، دار المدينة الفاضلة، (بغداد، ٢٠١٥)، ص ٢٧.

[113] [] جريدة الزوراء، العدد ٨، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م: العطية، المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤٣.

[114] [] نقلاً عن: عبد العظيم نصار، "حركة الاصلاحات وعهد التنظيمات"، ص ٨. www.academic.edu

[115] [] سلمان، المصدر السابق، ص ١٢٩.

[116] [] علي هادي المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩-١٩١٤ دراسة تاريخية في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ١٢-٦٥.

القضاء	الناحية	القرية
الحلة (المركز)	المحاويل	المحاويل، الصباغية، سادة الحصن، برنون، كويرش
	النيل	النيل، فنهرة، بيرمانة
	الخواص	الزوير، سنجا، عنانه، سدة
	نهرشاه	المعيميرة، الهمبانية، الابراهيمية
	الجربوعية	الهاشمية، الزرفية، الحسينية
	ابو غرف	الطينية
	المدحتية[١١٧]	المزيدية، الامام حمزة (□)، خيكان، الخشخشة[١١٨]
الهندية (طويريـــج)[١١٩]		الكفل وهور الدخن
		(العباسية)[١٢٠]
الشامية[١٢١]	الشنافية	
الديوانية	الدغارة والبدير	
السماوة[١٢٢]	ابو جوارير (الرميثة)	

بقيت الحلة مركزاً لسنجق الحلة إلى سنة ١٨٩٣، عندما اعيد نقل مركز السنجق إلى الديوانية وصار السنجق يعرف مرة أخرى بسنجق الديوانية.[١٢٣]

- سنجق البصرة:

كانت البصرة احدى السناجق التي اهتم بها الوالي مدحت باشا منذ اليوم الاول

[١١٧] يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث الهجري وكانت تعرف بجفطات. في سنة ١٨٧٠ انتفضت عشائر البو سلطان ممثلة بالشيخ آل محمد وشيخ عشائر الجبور خليل الجوازري رافضة دفع الضرائب للسلطات العثمانية وتزامنت انتفاضة هذه العشائر مع ثورة عشائر الدغارة، اتخذ مدحت باشا من (جفطات) مركزاً للقضاء على تلك الثورة، وبعد القضاء عليها اطلق على هذه المنطقة (المدحتية)، كما رفعت الدرجة الادارية لها إلى ناحية بعد ان كانت تابعة ادارياً إلى ناحية خاقان (خيكان) المجاورة لناحية الدغارة. جلال الموح، مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠، تقديم وتعليق: كامل الجبوري، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ص ٣٢-٣٧؛ سلمان، المصدر السابق، ص ١١١؛ عبد الرضا عوض، الدرة البهية في تاريخ المدحتية، ط١، مطبعة الصياد، (النجف الاشرف، ٢٠٠٦)، ص ٣. تم تغيير اسم هذه الناحية إلى المحمودية أواخر سنة ١٨٩١. النجار، المصدر السابق، ص ص ١٣٥-١٣٦.

[١١٨] التنظيم الاداري في الحلة نهاية العهد العثماني، مركز تراث الحلة، العتبة العباسية المقدسة، شعبة المعارف والتراث الاسلامي view<mk.iq.

[١١٩] في سنة ١٨٦٨ الحق قضاء الهندية بسنجق كربلاء. وعزت أحد المصادر أسباب ذلك إلى رغبة السلطات العثمانية بتحقيق التوازن بين الوحدات الادارية التابعة لسنجق الديوانية والذي تألف من عدد من الاقضية المسيب، الرحالية، شفاته (عين التمر)، الحسينية وبين سنجق كربلاء الذي تألف من قضائين (كربلاء المركز والنجف). في سنة ١٨٧٠ صنفت الهندية قضاء من الدرجة الاولى، في سنة ١٨٧٣ اعيد ربط هذا القضاء بسنجق الحلة. عباس عبيد حمادي وفلاح محمود خضر،" مدينة الهندية (طويريج)، دراسة في تطورها العمراني والاجتماعي ١٨١٧-١٩٥٨، مجلة التربية الاساسية، (جامعة بابل)، العدد ٥، ٢٠١١، ص ص ٧-٨.؛ المنصوري، "التقسيمات الادارية ، ص ص ١٨٠-١٨٣؛ علاء عباس نعمة الصافي، "النظام الاداري في مدينة كربلاء في العهد العثماني المتأخر ١٨٣١-١٩١٧، مركز تراث كربلاء، م٣، العدد الثاني، حزيران ٢٠١٦، ص ٤٨.

[١٢٠] يرقى تأسيس ناحية الكفل وهور الدخن إلى خمسينات القرن التاسع عشر. علاء عباس نعمة الصافي، التشكيلات الادارية العثمانية في مدينة كربلاء المقدسة الاقضية والنواحي التابعة لسنجق كربلاء ١٨٦٩-١٩١٧، مركز تراث كربلاء، العتبة العباسية المقدسة، شبكة المعارف والتراث الاسلامي. www.mk.iq

[١٢١] يرقى تأسيس هذا القضاء إلى سنة ١٨٢٢ إذ عرف بالحميدية ويبعد عن مدينة الديوانية ٣٥ كم، كان مركز القضاء سنة ١٨٤٤ تل الزهيرية، ثم انتقل إلى الشنافية ثم ام البعرور سنة ١٨٧٢. الشامية العراق. www.wikzero.com

[١٢٢] كان هذا القضاء تحت سيطرة القبائل العربية (الخزاعل) في القرن السابع عشر الميلادي. اصبح قضاءً تابع لسنجق الحلة سنة ١٨٥٢ إلا انه سرعان ما القي بعد سنوات قلائل ليصبح جزء من قضاء الديوانية التابع لسنجق الحلة. ليعود مرة ثانية كقضاء تابع لسنجق الحلة في عهد مدحت باشا. نصار، بلديات العراق، ص ٢٢٢.

[١٢٣] العطية، المصدر السابق، ص ص ٦٨-٦٩.

لاستلامه شؤون الولاية انطلاقاً من اهميتها التجارية وموقفها الستراتيجي بحكم كونها نقطة وثوب نحو الخليج العربي.[١٢٤]

كانت البداية عندما عزم على توسيع المدينة وايصالها إلى شط العرب، كما عني بتشجيع الاهالي على الاستقرار مع انشاء عدد من الدوائر الحكومية منها دار الحكومة ودار الكمرك.[١٢٥]

لما عمل على توسيع ميناء البصرة ليكون نقطة استقطاب الشركات الاجنبية[١٢٦]. وتحقيقاً للغرض ذاته كان لمدحت باشا الاهتمام ذاته بالفاو وكان احدى اهدافه توسيعها لتمتد بين خور الزبير وشط العرب[١٢٧]ما يخص التقسيمات الادارية التابعة لسنجق البصرة فتوزعت على الشكل التالي

القضاء	النواحي التابعة
البصرة (المركز)	ابي الخصيب، الفاو، شط العرب، الهارثة، الزبير
القرنة	بني منصور، المدينة، النشوة، الدير

أما بالنسبة للكويت فكانت احدى الاقضية التي تم الحاقها بالبصرة في عهد مدحت باشا وقبل الحديث عن دوافع الحاق هذا القضاء بالبصرة لابد من القاء نظرة سريعة على الاوضاع التي كانت تعيشها منطقة الخليج العربي-امارات ومشيخات في ظل هيمنة المصالح الاجنبية-وعلى وجه الخصوص البريطانية والفارسية-فكما هو معروف ان الهيمنة البريطانية قد توجت بمعاهدة ١٨٢٠ مع معظم المشيخات-امارات الساحل المهادن-ومسقط والبحرين أما مناطق نجد والحجاز فكانت الهيمنة فيها لآل سعود فيما لم تشغل امارة جبل شمر وعاصمتها حائل ذلك الاهتمام من السياسة الاوربية[١٢٨]. كل هذا والدولة العثمانية انتهجت سياسة غض الطرف عن التدخل العسكري حتى ستينات القرن التاسع عشر خشية من حدوث الصِدام مع بريطانيا وبلاد فارس.[١٢٩]

بوصول السلطان عبد العزيز الاول خطت السياسة العثمانية خطوات نوعية في مفهوم السلطة عندما حاول الباب العالي من جديد تطبيق مفهوم السلطة المركزية

[١٢٤] [] حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، رقم ٣٣، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤٧.

[125] [] Grottan Geary, Through Asiatis Turkey, Vol. 1, (London, 1878), P. 93.

[126] [] Ibid.

[١٢٧] [] للتفاصيل ينظر: فلاح شاكر اسود، "الفاو واهميتها السوقية وانعكاساتها على العراق وامن الخليج العربي"، مجلة المورد (بغداد)، المجلد ١٧، العدد ٢، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ص ٣-١٦.

[١٢٨] [] القهواتي، المصدر السابق، ص ص ٣٥-٣٦.

[١٢٩] [] فيصل عبد الله الكندري، الحملة العثمانية على الاحساء عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م من خلال الوثائق العثمانية، سلسلة اصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، سلسلة علمية محكمة، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

في كل مكان إلا ان التحديات الداخلية والخارجية لم تسمح بذلك وبالتالي اوكل إلى عدد من الولاة وتحديداً ممن كانوا يتمتعون بالقوة والخبرة الادارية لتحقيق ذلك ووقع اختيار الباب العالي على والي بغداد نامق باشا[١٣٠] في ولايته الثانية ومدحت باشا لتنفيذ هذه السياسة ورغم فشل محاولات الاول لتحقيق هذا الهدف كان لمدحت باشا فلسفته في هذا المجال والتي استندت على خطوات عديدة لعل ابرزها تقوية الوضع السياسي والاقتصادي لولاية بغداد قبل الشروع بالسيطرة على الجزيرة العربية، من خلال السياسة الاصلاحية التي شرع بتنفيذها في عموم الولايات العراقية، ثم كانت المرحلة الثانية والمتمثلة بربط الكويت بالبصرة ومن خلال تقوية سلطة الدولة في عدد من مشيخات الخليج العربي والتي كانت اقرب ما يكون إلى السلطة الشكلية.[١٣١]

قبل الشروع في تنفيذ هذه الخطة كان لابد لمدحت باشا من اشعار الباب العالي بذلك من خلال لائحة تم رفعها إلى الباب العالي بيّن من خلالها أهمية الكويت ومحاولات الانكليز للوصول إلى الاحساء والقطيف الواقعة بين الكويت والبحرين وبعد توقيع بريطانيا معاهدة ١٨٦١ مع آل خليفة في البحرين والتي هيمنت بموجبها بريطانيا على سياسة آل خليفة-الداخلية والخارجية-محذراً الباب العالي بأن المحطة التالية ستكون الكويت مؤكداً ان الحل الامثل لوقف هذا التداعي هو اقامة ادارة عثمانية في هذه المنطقة.[١٣٢]

كانت البداية عندما عمل مدحت باشا على كسب ود القبائل والامارات العربية إلى جانب الحكومة العثمانية وبدأ نشاطه في الكويت كمحطة اولى إذ صدر فرمان سلطاني بتعيين الشيخ عبد الله (١٨٦٦-١٨٩٢) قائم مقاماً على الكويت وبموجب هذا الفرمان حددت الاسس الجديدة التي تحكم علاقة الكويت بالدولة العثمانية عندما "اعتبرت الكويت "قضاء عثماني" تابعاً لولاية البصرة يتوارث الحكم فيه شيوخ اسرة آل صباح على أن يكون شيخاً

[١٣٠] اجرى نامق باشا مراسلات مع شيوخ الكويت والبحرين وبقدر تعلق الامر بحاكم البحرين محمد بن خليفة آل ثاني أبدى فيها الاخير رغبة في رفع الضرائب إلى بغداد بدلاً من دفعها إلى فيصل بن تركي كما طلب حماية الباب العالي من ضغوط الدولة السعودية وازاء هكذا مطالب خاطب نامق باشا الباب العالي موضحاً وجهة نظر الاخير لأن الموافقة على مثل هكذا مطالب سيدخل الباب العالي في مواجهة مع الانكليز ويضعها في موقف محرج نظراً لضعف الاسطول العثماني في البصرة وازاء هكذا تحليلات لوالي بغداد تم رفض مطالب شيخ البحرين. للاستزادة يراجع: محمد بن موسى القريني، الادارة العثمانية في متصرفية الاحساء ١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، (الرياض، ٢٠٠٥)، ص ٥١.

[١٣١] زكريا قورشون، حملة مدحت باشا على الاحساء في الارشيف العثماني، القسم الاول، ص ص ٦٧-٦٨.

www.academia.edu ؛ القريني، المصدر السابق، ص ٧٥.

[١٣٢] نوار، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

مستقلاً في مشروعه الداخلي مع عدم إلزام أهالي الكويت "بدفع رسوم أو ضرائب للباب العالي..."، وبموجب هذا الفرمان أُنعم على شيخ الكويت بلقب باشا وجرى منحه مساحات واسعة من مزارع النخيل في البصرة والفاو، أما رواتب حكام الكويت فقرر مدحت باشا أن تصرف من خزانة البصرة.[١٣٣]

- سنجق العمارة:

كان هذا السنجق احد السناجق الذي كانت السيادة القبلية المطلقة عليه حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر وتحديداً قبيلة لام[١٣٤]، وكانت عشيرة البو محمد واحدة من اهم هذه العشائر الذي أخذ يزداد عددها ويتسع نفوذها على ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة، وبالتالي شهدت هذه الرقعة الجغرافية وخلال خمسينات القرن التاسع عشر خلافات عشائرية مستمرة بسبب رفض الشيخ فيصل بن خليفة شيخ عشيرة البو محمد الاعتراف بسيادة بني لام مما قاد إلى حدوث عدة معارك بين العشيرتين ليعقبها دخول هذه العشيرة في صراع حول المشيخة بين أولاد الشيخ فيصل بعد وفاته سنة ١٨٥٥ وهم كل من (شياع وابو ريشة ويسر) انتهت هذه الخلافات بتنصيب الشيخ شياع إلا ان هذه التسوية لم تنهي الخلافات التي اندلعت من جديد بين شياع وعمه منشد بن خليفة اضطرت الاول إلى طلب المساعدة من والي بغداد نامق باشا تمكنت من حسم الخلافات لصالح الشيخ شياع.[١٣٥]

اقتضت الضرورة الادارية والعسكرية مرابطة القوات العسكرية العثمانية في المنطقة لذلك كان لابد من بناء قلعة عسكرية وهذا ما حصل بالفعل سنة ١٨٥٩ عندما تم بناء معسكر[١٣٦] اطلق عليه (الاوردي) أو معسكر الفيلق والذي اصبح فيما بعد نواة لمدينة العمارة التي تم انشاؤها سنة ١٨٦١.[١٣٧]

[١٣٣] العراق والكويت، الجذور...الغزو...التحرير/الكويت من النشأة حتى الاتفاق البريطاني-العثماني عام ١٩١٣...مقاتل من الصحراء www.mogatel.com. كان لشيخ الكويت عبد الله الثاني مشاركته الفاعلة في الحملة العثمانية تجاه الاحساء سنة ١٨٧١ إذ تولى بنفسه قيادة القوات البحرية واناط قيادة القوات البرية إلى أخيه مبارك الصباح كما شاركت هذه القوات في السيطرة على قطر متخذة من الدوحة مركزاً لها. المصدر نفسه، رابعاً، العلاقات الكويتية العثمانية في الفترة ١٧٥٦-١٨٩٩

[١٣٤] بني لام: من ابرز القبائل التي استوطنت المدينة المنورة ويثرب ومنها دخلت في امرة آل ربيعة من عرب سورية وبطون اخرى نزحت إلى العمارة وتحديداً ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة والاحواز وغيرها من المناطق الجنوبية والفراتية. للاستزادة يراجع: عبد الكريم النداوي، تاريخ العمارة وعشائرها أو تاريخ ما اهمله التاريخ، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٦١)، ص ص ٣٦-٤٤.

[١٣٥] ماكس فرايهير اوبنهايم وآخرون، البدو شمال ووسط الجزيرة العربية والعراق الجنوبي، ترجمة: محمود لبيبور، ج٣، شركة دار الوراق، (لندن، ٢٠٠٤)، ص ٦٦٣.

[١٣٦] كانت الاراضي التي تقام فيها المعسكرات تعرف قديماً بالعمارة. فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، لواء العمارة (ميسان) في العهد العثماني، تاريخها-حكامها-متصرفيها-انسابها-طوائفها ومجالسها (١٢٧٨-١٣٣٣هـ/١٨٦١-١٩١٤م)، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠١٧)، ص ٤٣.

[١٣٧] اوبنهايم، المصدر السابق، ص ٦٦٣.

برز من موظفي المعسكر عبد القادر الكولبندي (كاتب عشائر ولاية البصرة) والذي كان له دور في تنظيم العمارة عمرانياً وادارياً، حيث اقترح على حكومة متصرفية البصرة انشاء مؤسسة حكومية تقوم بإدارة شؤون العمارة وعشائرها[١٣٨]. وذلك ما تم بالفعل عندما صدرت الاوامر بجعل العمارة مركز قضاء تابع لولاية البصرة وعين عبد القادر الكولبندي قائممقاماً عليها للفترة (١٨٦١-١٨٦٦).[١٣٩]

في سنة ١٨٦٥ رقيت رتبة القضاء الادارية إلى قضاء تابع لولاية بغداد، ثم الحقت به عدد من النواحي وهي شطرة العمارة (قلعة صالح)[١٤٠]، ناحية الزبير[١٤١] (الكحلاء) أما مركزها فكانت قرية المسيعيدة[١٤٢]، الطيب، الحلفاوية.[١٤٣]

- سنجق المنتفك:

تعد عشائر المنتفك بزعامة اسرة آل شبيب (آل سعدون) احدى اقوى الاتحادات القبلية والتي انضوت تحت لوائها عشائر الاجود وبنو مالك وبني سعيد[١٤٤]. واضافة إلى حجم القوات العسكرية (العشائرية) التي كانت بمعية هذه العشيرة والتي فاقت غيرها من التنظيمات العشائرية الاخرى، هيمنت هذه العشيرة على رقعة جغرافية تمتد من الحلة شمالاً إلى البصرة والفاو جنوباً.[١٤٥] وأمام هذه الأسباب مجتمعة اعترفت حكومة بغداد بأحقية شيوخ المنتفك باستحصال مبلغ الضريبة السنوية شريطة دفع العشر منها إلى خزينة الدولة واعترفت احدى التقارير البريطانية بقوة

[١٣٨] اللامي، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.

[١٣٩] شهدت العمارة توسعاً عمرانياً وبجهود من قائممقام القضاء الذي شيد محلة (القادرية) وسوقاً اطلق عليه اسم الباشا وبحكم موقعها الجغرافي المطل على نهر دجلة وفرعيه الكحلاء والمشرح ووقوعها على مفترق الطرق التجارية بين البصرة وبغداد والاهواز ولورستان، وكونها مركز للتجمعات القبلية. أصبحت مركز تصدير المواد الخام التي اشتهرت بها والمجهز الرئيسي للبضائع الاوربية والاسيوية. لذلك تم انشاء احدى المحطات لإدامة السفن وتزويدها بالوقود وتحميل المؤن والبضائع. والتي ستكون احدى المحطات الرئيسة لشركة عمان العثماني ١٨٦٩-١٩١٤، والذي يعود الفضل إلى مدحت باشا في وضع مرتكزاته الرئيسة. هيثم علوان مصطفى العزي، ادارة بحرية العمان العثماني من خلال جريدة الزوراء ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ١٩٩٥؛ احمد حسون العكيلي، "العمارة من قضاء إلى لواء"، ملاحق جريدة المدى، العدد ٤٤٦٠، ١ آب ٢٠١٨. Almadasupplements.com

[١٤٠] قلعة صالح: في الاصل قلعة بناها احد القادة العسكريين ويدعى (صالح) سنة ١٨٥٣ عندما انتدبته الحكومة العثمانية لقمع الفتن القبلية في العشائرية. اتخذت بعد سنوات مقراً للحكومة لتتوسع عمرانياً ببناء العشرات من البيوت والدكاكين والصرائف. cuinerop.cit.p ٢٩٠؛ قلعة صالح، منتدى العشائر emshin.yoo7.com

[١٤١] الزبير: تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة العمارة على مسافة ٣٠ كلم على الضفة اليمنى لنهر الكحلاء المتفرع من الجهة اليسرى من مدينة العمارة وهي في الأصل قلعة أنشأها الشيخ فيصل بن خليفة سنة ١٨٤٨ ونتيجة للتجمع السكاني في القلعة برزت الحاجة لإنشاء قرية مجاورة للقلعة وبالفعل تم انشاء قرية مسيعيدة التي اخذت وبمرور الوقت تتحول إلى مركز لبعض الاعمال التجارية (البيع والشراء). سمير عباس ريكان، "قضاء الزبير (الكحلاء) دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية في العهد العثماني المتأخر (١٨٤٨-١٩١٥م)"، مجلة كلية التربية، (الجامعة المستنصرية، العدد ٤، ٢٠١٧)، ص ٥٧٨.

[١٤٢] المصدر نفسه، ص ص ٥٨٥-٥٨٦.

[١٤٣] اما اداموف فينفي ان تكون هناك نواحي تابعة لهذا القضاء في هذه الفترة نواحي تابعة لهذا القضاء، أما الموجود لها فهو عبارة عن مقاطعات لا يوجد بها أي مغزى اداري، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يذكر اسماء هذه المقاطعات وهي كل من: الجراية، الشرموخية، ام الطوس، خركحامي، الحسيجي، العدل، الزبير. اداموف، المصدر السابق، ص ٧٨.

[١٤٤] محمود، المصدر السابق، ص ١٣.

[١٤٥] سلمان، المصدر السابق، ص ١٨٣.

شيوخ المنتفك وضعف موقف باشوية بغداد عندما اشارت "كان لأسرة آل سعدون مقام لدى السلطات الحكومية في تلك الازمان هو كمقام امراء الاقطاع بعينه، ولم يختل ذلك المقام اختلالاً محسوساً بتأثير سلطة الدولة العثمانية المتبوعة، إذ تأكد للباب العالي في اسطنبول ان نفوذ آل سعدون في هذا الاتحاد لم يترك للحكومة أثراً من السلطات..."[١٤٦].

إلا ان تطور الاوضاع الادارية واتجاه سياسة الدولة نحو المركزية قادت في النهاية إلى تخلخل هذا الاتحاد مما اعطى السلطة العثمانية الفرصة لاستمالة بعض زعمائهم، وفي هذا المجال تبرز محاولة مدحت باشا كسب ولاء شيخ المنتفك ناصر السعدون إلى جانبه في صراعه مع شيوخ شمر[١٤٧]-والذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً-من خلال اقناع الباب العالي بتعيين ناصر السعدون متصرفاً لسنجق المنتفك وفي هذا المجال التقى الأخير بالوالي مدحت باشا في ٣٠ حزيران ١٨٦٩ لمناقشة تحويل مشيخة المنتفك إلى متصرفية وتم الاتفاق بالفعل على تقسيم الاراضي بين الحكومة المركزية وآل السعدون[١٤٨]. وكتعبير عن التزام مدحت باشا بنصوص الاتفاق المعقود مع ناصر السعدون فقد القى مدحت باشا بياناً في آب ١٨٦٩ أوضح من خلاله أهم البنود التي تضمنها هذا الاتفاق والذي جاء فيه "...أيها المشايخ والاهلون في ديرة المنتفك...أنتم جميعاً من تبعية الدولة...وأراضيكم قابلة للعمارة اكثر من غيرها...وصرتم في حالة ضيق وعناء من جراء الالتزام والرسومات التي تؤدونها وكان من اللازم تطبيق الشريعة فيما بينكم فصار يراعي النكال والصيحة والداودية، كما انه تجري المصادرات...فليكن معلوماً أننا الغينا النكال والصيحة والداودية وأمثالها من الرسوم التي لم تكن مشروعة، وإن الاعمال ستجري وفق الشرع والقانون، والمصادرة والتجريم ممنوعان....وكل أحد أمن على ماله وملكه وله حق التصرف بأراضيه المنتقلة اليه من آبائه وأجداده بصورة مشروعة...والغيت كافة العوائد والرسوم من خيول وسمن

[١٤٦] نقلاً عن: شاكر حسين رمروم، "العراق في ظل مدحة باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)"، مجلة آداب ذي قار، ص ٢٣٠. www.iasj.net. كانت هناك محاولات لشيوخ المنتفك للاستيلاء على البصرة ومحاولة تأسيس حكم مستقل فيها كان آخرها المحاولة التي قام بها الشيخ ثويني سنة ١٧٩٦ والتي لم يكتب لها النجاح. رؤوف، ادارة العراق، ص ٢٣٨

[١٤٧] لم تكن محاولة اخضاع عشائر المنتفك ادارياً وعسكرياً من قبل مدحت باشا هي الوحيدة إذ سبقه عدد من الولاة نذكر منهم رشيد باشا الكوزلكي وتقي الدين باشا سنة ١٨٦٨. إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح. نوار، المصدر السابق، ص ص ٣٧٣-٣٧٤.

[١٤٨] لم يشمل التقسيم المذكور الاراضي العائدة لبني مالك التي تمتد على ضفتي نهر دجلة فوق القرنة وعلى الضفة اليسرى لشط العرب.

وأغنام...وكذا الغيت المقاطعة والالتزامات كما هو أصولها التجارية إلى هذا اليوم ولا يؤخذ من الحاصلات اكثر من العشر وسوف يعاقب من يخالف ذلك أياً كان..."[١٤٩].

وعلى هذا الأساس تم استحداث سنجق جديد هو سنجق المنتفك سنة ١٨٧٠ ضمن التقسيمات الادارية الجديدة يكون تابعاً ادارياً لولاية بغداد. اسندت ادارته إلى ناصر السعدون أما باقي المناصب الادارية للسنجق فتألفت من متصرف ومعاون له وقاضي ومحاسب وعدد آخر من الموظفين.

واستكمالاً لهذه الاجراءات الادارية شرع مدحت باشا ببناء مدينة الناصرية لتكون مركزاً لإدارة السنجق، واستعان مدحت باشا بخبرة مهندس بلجيكي يدعى جولس تلي (Jules Tilly) ، حيث تبرع ناصر السعدون بمبلغ (٨٥) كيساً لإكمال بناء المدينة كما تبرع بما يقارب الألف ليرة لإنشاء جسر القوارب الذي يربط جانبي المدينة. وبالتالي عدت الناصرية أول مدينة عراقية يتم تشييدها على الطراز الحديث.[١٥٠]

أما بالنسبة إلى الأقضية التابعة ادارياً لهذا السنجق فكانت اربعة الناصرية والشطرة والحي[١٥١] وسوق الشيوخ.[١٥٢]

- سنجق الاحساء(:)[١٥٣]

تركت وفاة الامير فيصل بن تركي سنة ١٨٦٥[١٥٤] فراغاً سياسياً لتدخل البلاد في أتون صراع سياسي وعسكري[١٥٥]. شكلت الاحساء احدى ميادين هذا الصراع والذي أفضى إلى نتائج عدة لعل أخطرها ضياع أجزاء من الدولة السعودية وتسابق القوى الخارجية للهيمنة على مقدرات

[١٤٩] نوار، المصدر السابق، ص ٣٧٤.
[١٥٠] نوار، المصدر الساق، ص ٣٧٤.

[١٥١] الحي: انشأ سنة ١٨١٠ اكتسبت اهميتها بحكم موقعها الجغرافي حيث يقع على الشاطئ الأيسر لنهر الفرات إذ اتخذها العثمانيون مركزاً دفاعياً ضد الهجمات الصفوية والسيطرة على العشائر كما شكل وجود مرقد سعيد بن جبير جعلها نقطة جذب لهجرات عشائرية من قبائل مياح والبكريين وقبائل زبيدة. نصار، بلديات العراق، ص ٢٤٦.

[١٥٢] سوق الشيوخ، عرف في البداية بـ (سوق النواشي) حيث كانت تباع فيه منتجات الريف والبادية من ثمار البساتين والأصواف والجلود والسمن. في سنة ١٨٦١ اتخذها احد شيوخ آل سعدون مركزاً ثابتاً ومخزناً ومكاناً لتجمعهم حتى صارت تعرف بـ (سوق الشيوخ). بعد إقرار التقسيمات الادارية الجديدة وتأسيس سنجق المنتفك سنة ١٨٧٠ نشطت الحركة العمرانية في هذا القضاء من خلال بناء عدد من المراكز الخدمية. المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

[١٥٣] تغير اسم هذا السنجق مع بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلى سنجق نجد. كما جرى تعديل في الاقضية والنواحي التابعة له. سالنامة ولاية بغداد ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص ص ١٢١-١٢٢.

[١٥٤] فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود (١٧٨٨-١٨٦٥)، يقسم حكمه إلى دورين الاول بعد مقتل والده تركي بن عبد الله (١٨٣٤-١٨٣٨) وانتهى هذا العهد بإلقاء القبض عليه من قبل القوات المصرية بقيادة خورشيد باشا وهروبه من السجن سنة ١٨٤٣ ودخوله الرياض ليستمر حكمه حتى سنة ١٨٦٥ وخلال هذه الفترة دانت له كل من الاحساء والقطيف ووداي الدواسر وعسير. محمد صادق محمد اسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي، دار العلوم للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٢٢.

[١٥٥] قاد هذا الخلاف إلى حروب أهلية بين كل من عبد الله بن فيصل قائممقام نجد وأخيه سعود، اشتركت في هذا النزاع عدة قبائل عربية. وبدأ كلا الطرفين في البحث عن حليف قوي لدعم مركزه فاتجاه سعود إلى بريطانيا، أما عبد الله فالتجأ إلى الدولة العثمانية والتي وجدت في طلب المساعدة فرصة ذهبية لاستعادة الهيمنة العثمانية عليها. للتفاصيل حول هذا النزاع والموقف البريطاني منه يراجع: نوار، المصدر السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

الخليج العربي بما فيها الدولة العثمانية. تزامناً مع هذا الاضطراب السياسي جاء تدخل الانكليز في شؤون البحرين الذي أدى في النهاية إلى الاطاحة بحكم الشيخ محمد بن خليفة سنة ١٨٦٨ ولم تجد نفعاً احتجاجات الباب العالي بحكم عائدية البحرية للدولة العثمانية[١٥٦]. هيأت هذه الظروف مجتمعة الفرصة للدولة العثمانية للتدخل عندما استنجد الأمير عبد الله بن فيصل بمدحت باشا لمساعدته ضد أخيه الذي انتزع منه الاحساء.[١٥٧]

بادر مدحت باشا بإعداد تقرير مفصل عن الاوضاع التي تعيشها مناطق الاحساء ونجد[١٥٨]. موضحاً في هذا التقرير الاهمية الستراتيجية للمنطقة بالنسبة للدولة العثمانية محذراً في الوقت نفسه من مخاطر لجوء بعض الشيوخ إلى طالب المساعدة من بريطانيا، داعياً الدولة العثمانية إلى تقوية روابطها مع ساحل شبه الجزيرة العربية، طالباً موافقة الباب العالي بشأن تقوية الاسطول العثماني في البصرة[١٥٩]. مؤكداً أن الوقت قد حان لوضع حد لتنامي دور الأمير سعود وبالتالي اقترح تجهيز حملة عسكرية تنضوي تحت لوائها قوات عسكرية من حلب وبغداد ودير الزور فضلاً عن القوات العشائرية (المنتفك والزبير)[١٦٠]. لقي هذا التقرير استحساناً من السلطات العثمانية عندما صدرت الارادة السلطانية بتكليف مدحت باشا بتجهيز الحملة العسكرية الذي خصص لها مبلغ ٢٠ الف كيس[١٦١]. حيث كلف مدحت باشا القائد العثماني نافذ باشا بقيادة هذه الحملة أما عن أهدافها فكان "اعادة حكم عبد الله الفيصل والسيطرة على هذه الأماكن وتحويلها إلى متصرفية...وتعيين قائممقام على كل من القطيف والاحساء وقطر...".[١٦٢]

انطلقت الحملة من بغداد بتاريـخ ٢٧ نيسان ١٨٧١ وكانت الخطة تقضي ارسال القوات النظامية عن طريق الخليج العربي، أما القوات العشائرية فستلك الطريق البري ومعها معظم قوات المشاة النظامية، كما الحق بالحملة اسطول أمير الكويت المؤلف من السفن الشراعية لتلتحم هذه القوات بأجمعها في

[١٥٦] القريني، "المصدر السابق، ص ص ٥٧-٦١.
[١٥٧] المصدر نفسه.
[١٥٨] محمد حسن العيدروس، الحياة الادارية في سنجق الاحساء العثماني، دار المتنبي للطباعة والنشر، ص ١٩ مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كما حتاته، (مصر، د.ت)، ص ص ١٧٤-١٧٥.
[١٥٩] القهواتي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٥-٢٥٠.
[١٦٠] القريني، المصدر السابق، ص ص ٦١-٦٥.
[١٦١] المصدر نفسه.
[١٦٢] الكندري، المصدر السابق، ص ص ٤٤-٤٧.

الاحساء[١٦٣]. توجهت الحملة إلى الفاو ثم الكويت ثم القطيف لترسوا القوة البحرية في رأس تنورة والتي ابقيت فيها قوات عثمانية كافية لتكون المحطة التالية الاحساء والتي وصلتها القوات العسكرية في حزيران ١٨٧١.[١٦٤]

بعد سيطرة القوات العثمانية على الاحساء والقطيف كانت المحطة التالية السيطرة على قطر[١٦٥]. حيث تشير المصادر ان حاكم قطر الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني اتجه إلى الاحساء مقر الحملة العثمانية واعلن خضوعه للدولة العثمانية مبدياً استعداده القيام بأي عمل يكلف به لدعم الحامية العثمانية فارسلت الدولة العثمانية حامية عسكرية استقرت في البدع وبذلك تحولت قطر إلى قائممقامية عثمانية يتولى فيها الشيخ قاسم بن حمد دفع الايرادات لوالي الاحساء العثماني.[١٦٦]

ولتثبيت السيطرة العثمانية على الاحساء قام مدحت بزيارة إلى الاحساء في اواخر تشرين الثاني ١٨٧١ حين شرع بتنظيمها ادارياً[١٦٧] وجعل الاحساء متصرفية اطلق عليها اسم سنجق الاحساء تتبع ادارياً ولاية بغداد[١٦٨] واختير نافذ باشا كأول متصرف عثماني[١٦٩] لها يتبعها عدد من الاقضية والنواحي وعلى الشكل التالي:

القضاء	الناحية[١٧٠]
الهفوف	الهفوف، المبرز، باب الجفر، العقير
القطيف	جزر تاورت والمسلمية وجنة تتبعها ١٩ قرية
نجد	شمرا ونجد الشمالية، القصيم أو نجد الوسطى، نجد الجنوبية
قطر	البدع (مركز القضاء)، الزيارة، العديد، الوكرة، يتبعها ١٩ قرية

كان لعزل مدحت باشا سنة ١٨٧٢ احد الاسباب الرئيسة لتجميد النشاط العثماني في شبه الجزيرة العربية واخفق

[١٦٣] نوار، المصدر السابق، ص ٤٢٠.

[١٦٤] جريدة الزوراء، العدد ١٥٠، ١٧ ربيع الاول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م.

[١٦٥] كانت بريطانيا قد عززت تواجدها في منطقة الخليج العربي بتوقيعها عدد من المعاهدات والاتفاقيات لعل ابرزها ١٨٦١، ١٨٦٨ مع آل خليفة في البحرين، حيث الزمت الاتفاقية الاخيرة شيخ البحرين محمد آل ثاني بعدم القيام بأي اعمال حربية في الخليج العربي في الوقت الذي اعترفت به حاكماً على قطر. إلا ان العلاقات بين الطرفين سرعاً ما شابها بعض التوتر بسبب ضهور الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وجهوده للتخلص من النفوذ البريطاني والذي وجد في حملة مدحت باشا على الاحساء فرصة مناسبة لكسب الدولة العثمانية إلى جانبه بالإضافة إلى خلافاته مع آل خليفة في البحرين ومع سعود الفيصل. عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، ط٢، دار ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٠)، ص ٢١١؛ ابراهيم محمد سليمان، العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني في مرحلة تأسيس دولة قطر ١٨٦٨-١٩٤٩، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٢٦، ٢٠١٦، ص ٢٧٦-٢٧٧.

[١٦٦] المصدر نفسه.

[١٦٧] العيدروس، المصدر السابق، ص ٣١.

[١٦٨] اتبعت الاحساء ادارياً بولاية بغداد خلال الفترة ١٨٧١-١٨٧٥ لتلحق بالبصرة خلال الفترة ١٨٧٥-١٨٧٩ لتعود وتلحق ثانية بولاية بغداد للفترة ١٨٨٠-١٨٨٤ ثم لتنقل ادارياً إلى ولاية البصرة للفترة ١٨٨٥-١٩١٣. اداموف، المصدر السابق، ج٢، ص ١٠.

[١٦٩] وكما سبقت الاشارة إليه ابقى التقسيم الاداري الجديد على أمراء ومشايخ الامارات التي تم اخضاعها إذ بقي الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قائممقام قطر وعبد الله آل صباح على الكويت وتم تكليف بن عريعر شيخ قبيلة خالد بإدارة بعض مناطق الاحساء. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ١٧٥.

[١٧٠] العيدروس، المصدر السابق، ص ص ٣١-٣٥.

الولاة بعد مدحت باشا في مواصلة مجهوداته في الخليج العربي، فكان ان استعادت الكويت شخصيتها كإمارة مستقلة، ثم كانت اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي وقعتها بريطانيا مع الشيخ مبارك الصباح لتنهي كل هذه الجهود، يضاف إلى ذلك كثرة تمرد القبائل وانتشار الامراض والاوبئة مما دفع بالسلطات العثمانية إلى سحب قواتها المتمركزة في الاحساء إلى البصرة حتى اصبحت الاحساء وعلى وصف احد المصادر بأنها أشبه بـ "ثمرة اشرفت على السقوط بعد مدحت باشا...حتى استولى عليها عبد العزيز آل سعود سنة ١٩١٣".[١٧١]

- سنجق شمر:[١٧٢]

انحصرت مشيخة عشيرة شمر بعد وفاة الشيخ صفوك سنة ١٨٦٥ بين ولديه عبد الكريم وفرحان، كان الشيخ عبد الكريم من اشد المعارضين لسياسة الوالي مدحت باشا في مجال تشجيع العشائر على الاستقرار وممارسة الزراعة، بل انه تمادى في سياسته عندما أخذ هو واتباعه بمهاجمة القوافل التجارية المارة عبر اراضي عشيرته (الديرة) وتحديداً المناطق الممتدة من تكريت إلى الموصل إلى جانب مهاجمة القوات العثمانية ومخافرها على اطراف الصحراء[١٧٣]. استغل الشيخ عبد الكريم انشغال القوات العثمانية في انتفاضة الدغارة لإحداث القلاقل في بغداد إلا انه فشل في تحقيق هدفه بعد قضاء مدحت باشا على تلك الانتفاضة.[١٧٤]

تكررت محاولات الشيخ عبد الكريم وتحديداً في منتصف سنة ١٨٧١ عندما كان مدحت باشا مشغولاً في حملته على الاحساء مستغلاً قلة القوات المتواجدة في الولايات العراقية، ليعلن خروجه على السلطة. كانت الخطة التي وضعها الشيخ عبد الكريم قائمة على تقسيم قواته إلى ثلاثة أقسام باتجاه دير الزور وبغداد والموصل[١٧٥]. ولمواجهة هذا التحدي كان لابد لمدحت باشا من وضع خطة عسكرية محكمة وسريعة حتى يكون الشيخ عبد الكريم عبرة لكل من تسول له نفسه من العشائر الخروج على السلطة المركزية. لذلك صدرت الأوامر إلى اسماعيل باشا والي ديار بكر بقيادة الحملة العسكرية، في نفس الوقت تركت

[١٧١] نوار، المصدر السابق، ص ٤٣٤؛ الكويت منذ النشأة حتى الاتفاق البريطاني-العثماني عام ١٩١٣.

[١٧٢] انقسمت شمر الجربا إلى مجموعتين الاولى يديرها الشيخ عبد الكريم ومقرها الجزيرة وديار بكر وحلب، أما الاخرى فيديرها الشيخ فرحان وقاعدتها الموصل وسنجار. سلمان، المصدر السابق، ص ١٨٩.

[١٧٣] المصدر نفسه، ص ١٩٠.

[١٧٤] المصدر نفسه، ص ٩١.

[١٧٥] جون فريدريك ويلمسون، قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي (١٨٠٠-١٩٥٨)، ترجمه وقدم له: منير بصري، دار الحكمة، (لندن، ١٩٩٩)، ص ١٧١.

قوة مساندة للقوة الاولى اسندت قيادتها إلى اشرف باشا التي اتجهت إلى دير الزور أما القوة الثالثة فاتجهت نحو دجلة والفرات لمواجهة قوات الشيخ عبد الكريم المتجهة نحو بغداد[١٧٦]. من جهة اخرى اصدر مدحت باشا مرسوماً اعتبر فيه الشيخ عبد الكريم خارجاً عن القانون معلناً عن مكافأة نقدية قدرها عشرة آلاف قرش لمن يأتيه بعبد الكريم حياً و٥٠٠٠ قرش لمن يأتيه برأسه[١٧٧]. وبالتالي كان لإجراءات مدحت باشا وقعها الحسن عندما بدأت العشائر المؤيدة للشيخ عبد الكريم بالانفضاض عنه...وليدخل مع الجيش العثماني في عدة معارك خاسرة انتهت باستسلامه وتقديمه للمحاكمة ثم اعدامه.[١٧٨]

انفرد الشيخ فرحان بزعامة العشيرة ولتطبيق القوانين الادارية الجديدة قرر مدحت باشا تأسيس سنجق جديد عرف بـ "سنجق شمر" اختير الشيخ فرحان متصرفاً له[١٧٩]. فيما حدد صلاحيات الشيخ فرحان بموجب أمر (بيورلدي) وجهه مدحت باشا اليه الذي جاء فيه "وجدنا من المناسب ان نخصص الاراضي التي هي من تكريت إلى حدود الموصل الواقعة إلى يمين ساحل شط دجلة إلى عشيرة شمر وتحال تلك المتصرفية إلى عهدتك وبعد أن تكسب هيئة توازي أمثالها ترسل العساكر اللازمة لمحافظتهم ويعطي إلى المتصرف معاوناً ومحاسبجياً وسائر ما يلزم من المأمورين وتعين له ما يقتضي من القائم مقاميين والمديرين أولاً فأول حسب الاقتضاء".[١٨٠]

نجحت جهود مدحت باشا وإلى حدٍ كبير في تحقيق الهدوء النسبي لبعض الوقت في الولايات العراقية وتحديداً في المناطق ذات الكثافة السكانية العشائرية. إلا إن قصر ولاية مدحت باشا وعجز من تبعهم من ولات في السيطرة على الرقعة الجغرافية التي أمست عليها ولاية بغداد عندما بلغت أوج توسعها بعد حملت مدحت باشا على الاحساء سنة ١٨٧١. قاد في النهاية إلى نتيجة منطقية ألا وهي إعادة الهيكلية الإدارية للولايات العراقية وذلك ما حدث بعد عزل مدحت باشا مباشرةً.

[١٧٦] [] سلمان، المصدر السابق، ص ١٩١.
[١٧٧] [] ويلمسون، المصدر السابق، ص ١٧١.
[١٧٨] [] جريدة الزوراء، العدد ١٧٥، ١٧ جمادي الاخرة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م؛ نوار، المصدر السابق، ص ص ٣٧٠-٣٧١؛ ويلمسون، المصدر السابق، ص ١٧١.
[١٧٩] [] دمدوم، المصدر السابق، ص ٣٢٧.
[١٨٠] [] نصار، "حركة الاصلاح وعهد التنظيمات".

Fath: abukraa-
Acacemica.edu.www.academica.edu

الخاتمة

- ركز البحث على فترة حيوية في تاريـخ العراق وهي ولاية مدحت باشا للعراق ١٨٦٩-١٨٧٢ والتي عدت نقطة تحول في تاريـخ العراق الحديث حيث جرى خلال هذه الفترة وضع عدد من القوانين الاصلاحية موضع التطبيق ومنها قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية سنة ١٨٦٤ وتأخر تطبيقه في العراق سنة ١٨٦٩ وبموجب القانون المذكور كان أولى خطوات مدحت باشا اعادة هيكلية الخارطة الادارية للولايات العراقية عندما ادمجت الوليات العراقية في ولاية واحدة ليستمر العمل في التقسيمات الادارية الفرعية والتي كان يسري العمل بها سابقاً (سناجق وأقضية)، لكن الذي حدث هنا انزال درجات كثير من الاقضية والنواحي، ولم تكن هذه السياسة اعتباطية وانما لأسباب سياسية واقتصادية.
- استهدف مدحت باشا من اجراءاته تلك توطيد السياسة العثمانية في بعض المناطق التي كان فيها النفوذ العثماني اسمياً وتجلت هذه السياسة بأوسع صورها في عدد من الإمارات ومشيخات الخليج العربي نذكر منها إنضواء الكويت تحت لواء البصرة واستحداثه لسنجق الاحساء وعدد من الاقضية والنواحي كقطر وهفوف والمبرز وعدد من الوحدات الإدارية التي جرى الحدث عنها في ثنايا البحث.
- كان الهدف الرئيس لمدحت باشا من استحداث عدد من الوحدات الادارية اجبار العشائر العربية على الاستقرار وممارسة الزراعة وتطبيق القوانين الخاصة بالأراضي وتحديداً قانوني الأراضي والطابو والتي تأخر تطبيقها في الولايات العراقية حتى تقلد مدحت باشا منصب ولاية بغداد. ولعل أبرز مثال على ذلك استحدثه لسنجق المنتفك وبناءه لمدينة الناصرية لتكون مركزاً لهذا السنجق وكذلك محاولته لاستحداث سنجق شمر تلك المحاولة التي لم يكتب لها النجاح.
- رغم ان هذه التشريعات الادارية العثمانية تمكنت إلى حدٍ ما من احداث نوع من السيطرة الادارية المباشرة من خلال فترة الهدوء النسبي التي سادت العراق، إلا أن هذا الهدوء كان لفترة قصيرة انتهت بعزل والي بغداد مدحت

باشا وكمثال على ذلك انزال
درجات الوية العمارة وكربلاء إلى
أقضية...والغاء سنجق الدليم
سنة ١٨٧٠.